الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الأربعاء 27 آب 2025
العدد 5576 السنة العشرون
Mercredi 27 Août 2025 no 5576 20ème année

16 صفحة
100000 ليرة

تقرير

رياض سلامة حراً بكفالة هزيلة ومهزلة قضائية

6

«مكنة» حزب الله تتجهّز لإعادة الإعمار

5

حزام أمني - اقتصادي حول الضاحية و3 كلم «بور» على الحدود

4

الأميركيون للسلطة: الجيش بأمر إسرائيل

3

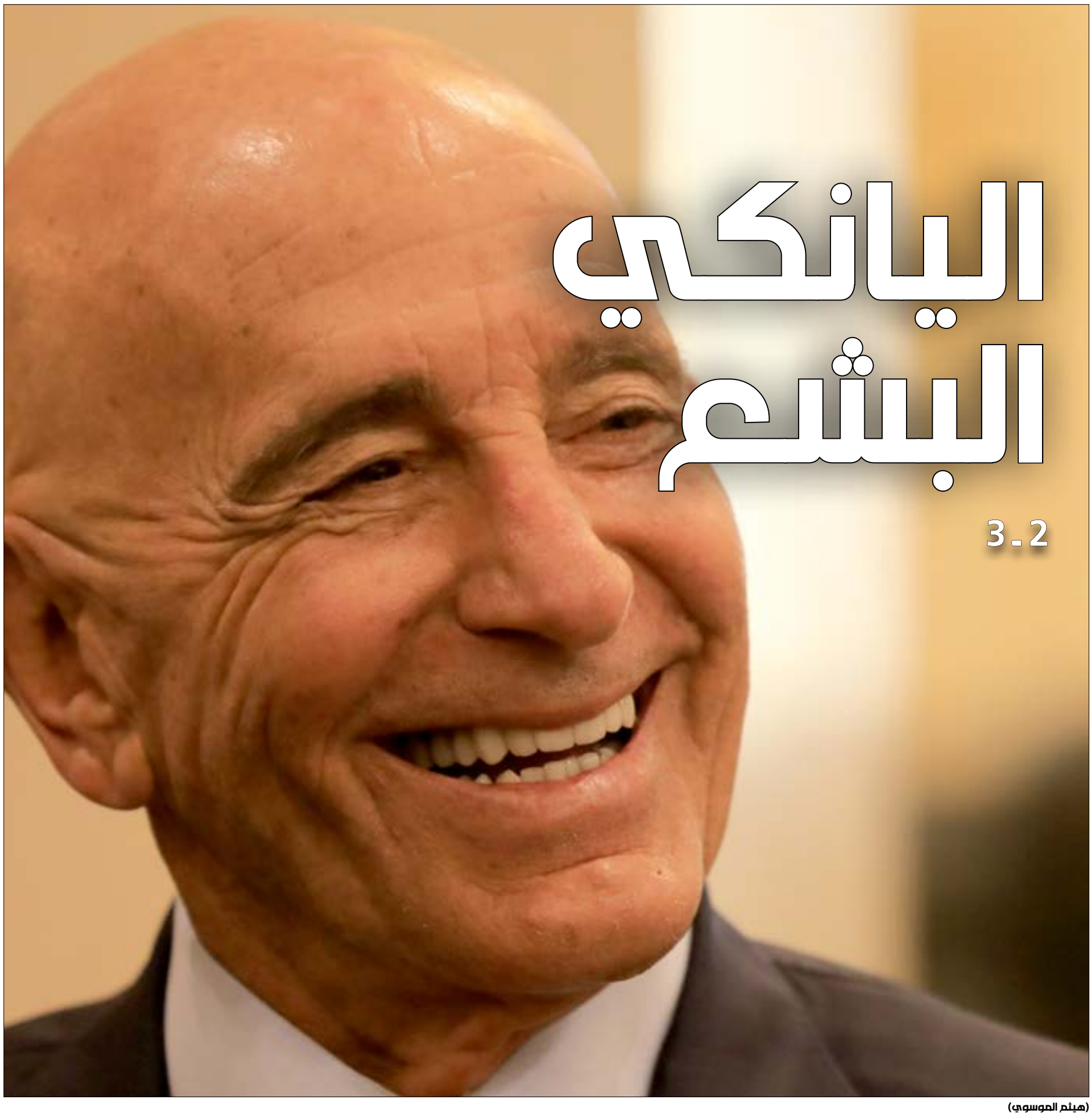

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

توم برّاك... Yankee, go home

علي سرور

«في اللحظة التي يصبح فيها الوضع فوضوياً أو شبيهاً بالسلوك الحيواني، سننهي كلّ شيء». هكذا توجّه المبعوث الأميركي توماس برّاك أمس إلى الصحافيين اللبنانيين في القصر الجمهوري.

بوقاحة الكاوبوي المتعجرف، استدعى برّاك مفردات وقاموساً قديماً عن «مهمّة» المستعمِر «السامية» لإخراج شعوب المنطقة من «حيونتها وهمجيتها» وإدخالها رحاب الحضارة الغربية أو الحظيرة الاستعمارية. هذه العنصرية والتعجرف والفوقية طاولت وسائل الإعلام اللبنانية رغم أنّها تتولّى منذ فترة، كالتلميذ النجيب، مهمة تسويق السياسة الأميركية العدوانية والفوقية تجاه شعوب المنطقة. كما امتدت شظاياها إلى عموم الشعوب العربية، التي اعتبر الموفد الأميركي، توم برّاك، أنّها تتصرف بطريقة فوضوية «حيوانية» شبيهة بتصرفات الصحافيين المجتمعين في المؤتمر الصحافي أمس!

حاول قصر بعبدا لملمة سقطات المبعوث الأميركي عبر امتناع المترجمة عن نقل العبارات الفجّة، بالإضافة إلى نشر صورة الرئيس «سعيداً» وهو يتوسط أعضاء الوفد الأميركي. لكنّ التدحرج السريع لردّات الفعل الواسعة التي أحدثها موقف موفد إدارة ترامب أحرج الرئاسة، ما اضطرّها إلى مجاراة الغضب الإعلامي والشعبي الجارف عبر إصدار بيان «أسفت» فيه رئاسة الجمهورية على الكلام الذي صدر «عفواً» عن منبرها من قبل «أحد ضيوفها» من دون أن تسمّيه. إلى جانب ذلك، صدر تصريح مشابه عن وزير الإعلام بول مرقص الموجود خارج البلاد، أسف فيه للتصريح الصادر عن «أحد الموفدين الأجانب». غير أن بيان القصر الجمهوري لم يرتقِ إلى مستوى التحرّك الكبير الذي تبع المؤتمر الصحافي، إذ شهدت وسائل التواصل الاجتماعي مواقف وبيانات متتالية من إعلاميين وسياسيين وناشطين ضجّوا من الموقف المتعالي والتحقيري تجاه الإعلام المحلي، الذي نزف عبر امتداد الأعوام مراراً بسبب الصواريخ الأميركية الصنع. كما أصدرت نقابة محرّري الصحافة اللبنانية بياناً استنكرت فيه بشدّة ما وصفته بـ«المعاملة غير اللائقة» التي تعرّض لها الإعلام اللبناني، معتبرة أنّ ما صدر عن الموفد الأميركي «خارج عن أصول اللياقة والدبلوماسية». وطالبت برّاك ووزارة الخارجية الأميركية بإصدار بيان اعتذار علني إلى الجسم الإعلامي اللبناني، محذّرة من أنّ تجاهل هذا المطلب قد يدفعها إلى اتخاذ خطوات تصعيدية، بدءاً بالدعوة إلى مقاطعة زيارات الموفد الأميركي واجتماعاته. واعتبر مجلس نقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع أن استخدام القصر الجمهوري كمنصة لهذه الإهانات يشكّل إساءةً إلى الرمز الذي يمثّل السيادة اللبنانية، ويضرّ بكرامة الإعلاميين والشعب اللبناني على حدّ سواء. وطالب باعتذار علني وفوري من المسؤول المعني حفاظاً على الاحترام المتبادل وعلى كرامة الإعلام الوطني، وعلى ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.

«ريبرانديغ» أورتاغوس

لا تنحصر المواقف التي تدلّ على التعجرف الأميركي تجاه لبنان على مبعوث أميركي دون غيره. رغم الصدمة الكبيرة التي أحدثها برّاك، فإنّ المبعوثة الأميركية السابقة، مورغان أورتاغوس، كانت ولا تزال لها صولات وجولات في احتقار اللبنانيين. بينما حاولت أورتاغوس «تلميع» صورتها في لبنان خلال وجودها كعضو في الوفد الأميركي الحالي، عبر انتشار فيديو على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي سارعت القنوات المحلية المنبطحة إلى ترويجه، يُظهرها وهي تُسرّح شعرها عند أحد مصفّفي الشعر المحليين، فإنّ تاريخها القصير في المفاوضات مع المسؤولين اللبنانيين تخللته مظاهر مشابهة لتصريحات برّاك، إذ تسبّبت المبعوثة الأميركية في إحراج للرئيس اللبناني جوزيف عون بسبب ارتدائها بطريقة مستفزّة رموزاً تدعم الصهيونية خلال إحدى زياراتها للقصر الرئاسي. كما امتدت مشاغبات أورتاغوس لتصل إلى الزعيم اللبناني وليد جنبلاط، الذي علّق على مقابلته على إحدى القنوات الخليجية المعادية للمقاومة بالقول: «المخدّرات مضرّة وليد». وهو ما استدعى وقتها جواباً من زعيم المختارة من خارج الصندوق وصفها فيه بـ«الأميركية البشعة».

> **العواء ممنوع في حضرة الإمبراطورية**
>
> علي عواد
>
> مبعوث الإمبراطورية المجرّية إلى بلادنا. نظر حوله، شمّ الهواء، ثم تقيّأ صفاً سلوكياً: لا تكونوا فوضويّين... بلا حيونة. وزّع مذكّرات ضبط على الصحافيين: ممنوع العواء في حضرة الإمبراطورية.
>
> فتح فمه فخرج منه قاموسٌ عمره قرون: أنتم مادّة للتأديب، ونحن معيار الحضارة.
>
> في عقل المستعمر، العالم يشبه حديقة حيوانات. هناك الأقفاص مرتّبة ولامعة ومكيّفة، حيث يجلس «المتحضّرون». وهناك البقيّة: كائنات تثير الضجيج وتحتاج إلى عصا المروّض.
>
> لذلك يطلب من الصحافي أن يكون «حضارياً». الترجمة: اجلس بهدوء، لا ترفع صوتك، ابتسم للكاميرا، وصفّق عند اللزوم. الحيوانية هي أن تتجرّأ وتخرج عن الطابور. والطابور مزدحم بالمناسبة.
>
> في خياله، هو ليس رجل أعمال عادياً. هو كائن فضائي يهبط من سفينة إمبراطورية تدور فوق الكوكب، يوزّع على الشعوب تعليمات النجاة: لا ضجيج، لا سؤال، لا حياة خارج النظام الشمسي للإمبراطورية.
>
> اللون لا يغيّر شيئاً. يمكن أن يكون رجل الإمبراطورية أبيض أو أسود. الذهنية واحدة. الاستعمار عدوى عقليّة تصيب من يتذوّق طعم السلطة المطلقة، فيظن نفسه وصيّاً على البشريّة.
>
> فشكراً لتوم برّاك على خدمة جليلة ذكّرت بعضهم أنّ الاستعمار لا يصدأ. يغيّر الزيّ، يبدّل الممثّلين، يلوّن الخطاب، ويظل يرانا كما رآنا أجداده: فوضى... وحيوانات.

(نهاد علم الدين)

> **افتقد المؤتمر الصحافي لممثّل شجاع عن شعوب المنطقة كمنتظر الزيدي**

برّاك، حيث يكشف المبعوثون بما يُضمرونه فعلاً، فما يهمّ أميركا ليس شعوب المنطقة «الحيوانية»، بل تثبيت أنظمة تتحكّم بإرادة الشعوب لتحقيق أولويات واشنطن العليا، ومن ضمنها أمن «إسرائيل الكبرى»، كما أعلنها أخيراً بشكل واضح لا لبس فيه، رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو.

ليندسي غراهام... موفد برتبة عدوّ

يُعد وجود السيناتور ليندسي غراهام، المعروف بدفاعه الشرس عن إسرائيل، ضمن الوفد الأميركي إلى بيروت، رسالة عدوانية بحد ذاتها. فقد أعاد التأكيد على خطاب متعجرف، محمّلاً اللبنانيين مسؤولية مستقبلهم الأمني والاقتصادي عبر نزع سلاح حزب الله قبل أي خطوة من قبل إسرائيل.

كما تجانست تصريحات غراهام مع تلك التي أعلنتها أورتاغوس، إذ أصدر حكمه السامي بأنّ الحزب ليس وفياً للشعب اللبناني ويعمل لأجندة خارجية، معلناً باسم اللبنانيين أنّ مطلب نزع السلاح هو مطلبهم. اللافت أنّ السيناتور الأميركي «المهتم بمصلحة اللبنانيين»، هو ذاته الذي تفاخر قبل فترة وجيزة بالدفاع عن إسرائيل أمام تغيّر المزاج الشعبي الغربي، قائلاً: «إذا قطعت أميركا علاقتها بإسرائيل، فإن الله سيقطع علاقته بنا».

وإلى ذلك، لفت غراهام من قصر بعبدا إلى أنّ بلاده لن تدعم الجيش والاقتصاد اللبناني إلا في حال النجاح في نزع السلاح، كما أشار إلى أنّ الحديث عن انسحاب إسرائيلي من النقاط الخمس لن يبدأ قبل هذه الخطوة. وبينما يبدع السيناتور الأميركي وعوداً مستقبلية بلا ضمانات، كانت قوات الاحتلال توسّع النقاط الخمس إلى ثمانٍ على أطراف قرى جنوبية حدودية.

ورغم التجاوب الكامل للعهد الجديد مع المطالب الأميركية منذ اليوم الأول، وصولاً إلى اتخاذ الحكومة اللبنانية القرارات الشهيرة في 5 آب (أغسطس) المنصرم بالمباشرة بإعداد خطة لنزع السلاح، فإنّ الأميركي لم يرد بأي خطوة إيجابية، ولا حتى بتقديم ضمانات فعلية على انسحاب القوات الإسرائيلية. على العكس تماماً، حضر الوفد الجديد يسقف أعلى من أي وقت مضى، إذ مثّل غراهام أفضل تمثيل الورقة الأميركية التي تولي اهتمامها لمصالح إسرائيل حصراً. بينما استعرض برّاك وأورتاغوس منظورهما المتعجرف على الصحافة وشعوب المنطقة برمّتها. وهو ليس بالأمر المفاجئ إذا ما وُضع في سياق الأحداث في غزة، حيث تقتل القوات الإسرائيلية بالأسلحة الأميركية الأطفال والمدنيين، ولا تولي أي اهتمام للصحافة التي استهدفت أطقمها في حادثين هذا الشهر: المرة الأولى عبر بيان رسمي من دون أي حرج عند قتل أنس الشريف وزملائه، والمرة الثانية الاثنين الماضي عند استهداف الصحافيين ومعهم فرق الإنقاذ أمام أعين الكاميرات وعلى الهواء مباشرة.

حضور غراهام إلى جانب برّاك وأورتاغوس رسم صورة كاملة للسياسة الأميركية في لبنان اليوم: مزيج من التدخل السياسي الواضح، السلوك الاستكباري، والرسائل الصريحة لدعم إسرائيل، مع غياب أي محاولات للتخفيف من حدة التوتر أو احترام الدور الإعلامي المحلي. ما يجعل الوجوه الأميركية الثلاثة تجسيداً جلياً لصورة الولايات المتحدة الحقيقية التي عملت إداراتها المتعاقبة على تسويقها بمسمّيات مختلفة، بين ديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والطفل وحماية الصحافة. إلا أنّ الإمبراطورية الأميركية كشّرت عن أنيابها الاستعمارية في لحظة دولية حرجة تختلف عن الأحادية القطبية التي تمتّعت بها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات. فكلّما دخل العالم أكثر في مخاض النظام العالمي الجديد، سقطت «الأقنعة الجميلة» التي اختبأت خلفها واشنطن لتحقيق مصالحها. وأمام هذا الواقع الجديد، افتقد المؤتمر الصحافي لممثّل شجاع عن شعوب المنطقة كمنتظر الزيدي، ليُعطي المندوب السامي الجديد ما تستحقّ بلاده جراء ما ارتكبته منذ عشرات السنين ولا تزال.

المشهد السياسي

الأميركيون للسلطة: الجيش بأمر إسرائيل

كثيرٌ من الكلام سُجّل في الهجمة الأميركية المحمّلة بالرسائل والدلالات عبر «الضيوف» سلطة الوصاية أمس، الذين لم يكتفوا بترداد خطاب النفاق المفضوح حول دور واشنطن التفاوضي المزعوم، بل ذهبوا إلى ما هو أبعد حين طالبوا الحكومة اللبنانية، وبكل صلف، بتمكينهم من الاطّلاع على خطة الجيش لنزع سلاح المقاومة فور إنجازها، على أن يكون لإسرائيل «رأيها» فيها، وفق ما كشفته مصادر واسعة الاطّلاع على محادثات الوفد.

لحظة الذروة في هذا المشهد الوقح كانت مع السيناتور الصهيوني ليندسي غراهام، الذي عبّر بلا مواربة عن جوهر الموقف الأميركي: انحياز مطلق لإسرائيل، وتجريد كامل لدور واشنطن من أي مصداقية بعدما ظهر جلياً أنه مُبرمج حصراً لخدمة المصلحة الصهيونية. وكل ذلك، بلا حرج ولا اقنعة، وعلى حساب المصلحة اللبنانية. وما يزيد خطورة المشهد أنّ هذا الخطاب الفجّ يجد في السلطة اللبنانية الحالية أرضاً رخوة، خاضعة، لا تملك سوى الانصياع لسلطة الوصاية والتسليم بإملاءاتها.

وقد استبق «الضيوف» الأميركيون أي احتمال لأن تجرؤ هذه السلطة على رفع أي مطلب، فوضعوا محاذير محكمة لا يُسمح بالاقتراب منها، انسجاماً مع ما أعلنه بنيامين نتنياهو بوضوح: «لا خطوة إسرائيلية قبل نزع السلاح بالكامل». وبذلك، فإن ما نفّذته الحكومة اللبنانية حتى الآن من إملاءات، ورغم أنه حظي بـ«تقدير» الإسرائيليين، ليس كافياً. عملياً، جاء الوفد الأميركي ليكرّس كلام نتنياهو ويؤكّده، ويثبت مجدداً أن مسار التفاوض مع عدو من هذا النوع مسار عقيم، وأن «سلطة الوصاية» في بيروت لن تحصد سوى الخيبة، لا لعجزها وحده، بل لأنّ واشنطن وتل أبيب لا تشبعان من إذلال الدولة اللبنانية، ولن تكتفيا بما قدّمته من تنازلات.

لهذا، لم يتطرّق الوفد إلى أيّ من المطالب اللبنانية، ولا حتى التفت إليها، بل تحدّث بوقاحة متعالية عن وجوب تنفيذ المطلوب: نزع سلاح المقاومة، بمعزل عن أي التزامات أو ضمانات، على أن يكون لإسرائيل الحكم الفصل بعد ذلك. أما في الجانب اللبناني، فكان الاستسلام سيّد الموقف. لا جديد يجرؤ أركان السلطة على قوله، باستثناء الترقّب السلبي لإملاءات الخارج، والتسليم بدور المتجاوب الأبدي مع الضغوط، حتى حين تبلغ الإهانة حدوداً غير مسبوقة.

بدا وفد الوصاية الأميركية، الذي ضمّ إلى جانب السيناتور ليندسي غراهام، السيناتور جين شاهين، الموفد الرئاسي الأميركي إلى لبنان وسوريا توماس برّاك، تائهة الموفد الرّئاسي إلى الشرق الأوسط مورغان أورتاغوس، والسفيرة الأميركية في بيروت ليزا جونسون، جولته على الرؤساء الثلاثة من بعبدا بلقاء رئيس الجمهورية جوزيف عون. وكشفت المصادر أن «ما صرّح به أعضاء الوفد علناً لم يختلف عن ما أُبلغ به المسؤولون اللبنانيون»، مشيرةً إلى تأكيد الوفد على «ضرورة اتخاذ خطوات لتنفيذ قرار نزع سلاح حزب الله، والاطّلاع على الخطة التي يعدّها الجيش اللبناني لعرضها على المسؤولين في إسرائيل للنظر في ما إذا كانت تفي بالغرض، مع إمكانية إدخال تعديلات».

> **لا انسجام بين جونسون وأورتاغوس**
>
> لم يبدُ الوفد الأميركي الذي زار بيروت منسجماً خلال جولته. ففي الليلة الأولى، اضطر توماس برّاك إلى تناول العشاء مع السفيرة الأميركية ليزا جونسون في أحد فنادق الجميزة، بعد استثناء جونسون من عشاء أقامه النائب راجي السعد ورجل الأعمال طارق غالي على شرف مورغان أورتاغوس، التي لم تبدُ على وفاق مع السفيرة. وفق شخصيات مقرّبة من الوسط السياسي. كما تغيّبت أورتاغوس عن اجتماع برّاك مع الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في كليمنصو، والذي حضرته السفيرة جونسون وجين شاهين، وتمّ خلاله التباحث في ملف السويداء.

وأكّدت المصادر أن «الوفد لم يترك أي مجال أمام أركان السلطة للمطالبة بأي شيء، مع التأكيد على أن كل الخطوات المقابلة معلّقة إلى حين تنفيذ المطلوب، بمعزل عمّا ستفعله إسرائيل». وأضافت أن الوفد أبلغ الرؤساء بأن «إسرائيل لن تنسحب من النقاط التي احتلّتها، ولن توقف عملياتها قبل الاطّلاع على الخطة ورؤية تنفيذ سحب السلاح عملياً من حزب الله»، مع التأكيد على عدم إعطاء أي ضمانات بأن أميركا ستُلزم إسرائيل بتنفيذ كل ما هو متفق عليه لا قبل سحب السلاح ولا بعده».

وقد اختصر السيناتور العنصري غراهام هدف الجولة من بعيدا بالقول إن «إسرائيل لن تنظر إلى لبنان بطريقة مختلفة إلا إذا قام لبنان بأمر مختلف، وبدون نزع سلاح حزب الله ستكون أي مناقشة حول الانسحاب بلا جدوى». فيما أشار برّاك إلى أن «حكومة لبنان ستقدّم اقتراحها قريباً حول كيفية نزع سلاح حزب الله، على أن تقدّم إسرائيل اقتراحاً مقابلاً عند تسلّم الخطة اللبنانية»، مؤكداً أن الهدف هو «إقناع حزب الله بالتخلي عن السلاح، وليس خوض حرب». وشدّد على أن الرئيس السوري أحمد الشرع لا يسعى لعلاقة عدائية مع لبنان، ويريد التعاون معه. من جهتها، قالت أورتاغوس إن «إسرائيل مستعدّة للتحرك خطوة خطوة مع قرارات الحكومة اللبنانية، وستساعدها على المضي قدماً في هذا القرار التاريخي، وتشجّع إسرائيل على تنفيذ خطواتها».

في عين التينة، أكّدت مصادر سياسية أن «رئيس مجلس النواب نبيه بري جدّد رفضه إقامة منطقة عازلة، مؤكداً على ضرورة عودة الجنوبيين إلى قراهم، وإعادة الأسرى، والشروع بعملية إعادة الإعمار، ووقف الاعتداءات». أما في السراي الحكومي، حيث التقى الوفد الأميركي الرئيس نواف سلام، فلم تختلف الأجواء عما حصل في بعبدا، وسط تأكيدات بأن «سلام هو الأكثر انخراطاً في المشروع الأميركي، والأسرع هرولة لتنفيذ الطلبات، بل يضغط على الآخرين للّحاق به».

> **سلام الأكثر انخراطاً في المشروع الأميركي والأسرع هرولة لتنفيذ الطلبات ويضغط على الآخرين للّحاق به**

وسيجول برّاك وأورتاغوس اليوم في الجنوب، حيث يصلان بطوافة إلى ثكنة الجيش في مرجعيون، ويجولان على الخيام والبياضة والناقورة وعلى المواقع الأثرية في صور.

(الأخبار)

(أ ف ب)

تقرير

حزام أمني - اقتصادي حول الضاحية؟

أمال خليل

بخطى متسارعة، تتكشّف الأدلة على تحوّل لبنان إلى مستعمرة أميركية - غربية بامتياز، بعدما باتت غالبية مؤسساته الرسمية والأمنية أشبه بضابطة عدلية تنفّذ إملاءات مشروع اجتثاث المقاومة ومعاقبة بيئتها جماعياً. وآخر فصول هذا المشروع تجلّى في خطة إطباق أمني - اقتصادي على الضاحية الجنوبية.
وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن أحد بنود التصوّر الأميركي لـ«لبنان من دون مقاومة وسلاحها»، يقضي بالتعامل مع الضاحية الجنوبية على غرار التعامل مع المخيمات الفلسطينية، عبر استحداث حواجز على مداخل «عاصمة حزب الله»، وإخضاع الداخلين إليها والخارجين منها لتفتيش دقيق، وفرض قيود صارمة على إدخال البضائع والمواد، والتشدّد في التدقيق في مصادرها ووجهتها، وضبط حركة الأموال ومراقبة مصادرها وصولاً إلى وجهتها النهائية. واللافت أن هذه المهمة، وفق المصادر نفسها، «لن تسلّم للجيش اللبناني كمقترح أولي، بل يُعمل على تسليمها لقوة أمنية أجنبية، قد تحمل جنسية عربية».
مشروع خنق الضاحية الجنوبية، يتوازى مع مخطط آخر يتمثّل بإفراغ المنطقة الحدودية الجنوبية. وآخر الصيغ المطروحة لـ«المنطقة العازلة» تقترح تحويل الشريط المحاذي للحدود بعمق ثلاثة كيلومترات على الأقل إلى مساحة خالية من البناء والسكان، أي إلى ما يشبه «أرضاً بوراً». واللافت أن الأميركيين استخدموا هذا المصطلح تحديداً في محادثاتهم مع المسؤولين اللبنانيين، وليس منطقة «معامل ومصانع ومنتجعات» كما جرى تقديم الأمر في اليومين الماضيين.
وبحسب مصادر متابعة للجولات الدبلوماسية والعسكرية الأميركية على المسؤولين أمس، فإن الخطة الإسرائيلية تتضمن انسحاباً على مدى غير منظور من بعض النقاط المحتلة جنوباً، لتحويلها إلى مربعات أمنية مقفلة، ما يشي بمرحلة جديدة من محاولات فرض وقائع ميدانية على حساب الأرض والناس.
إلى ذلك، لم يكن مجلس الأمن، حتى مساء أمس، قد حدّد موعداً لعقد جلسة للبتّ في مصير مهمة قوات حفظ السلام، على بُعد أيام قليلة من انتهاء ولايتها السنوية منتصف ليل 31 آب الجاري، في ظل المواقف الأميركية والإسرائيلية التي تربط أي تمديد جديد للمهمة باشتراط نزع سلاح حزب الله، فيما كان التمديد، منذ عام 1978، يمر سنوياً من دون شروط.
وبحسب مصادر متابعة، فإن فرنسا، بصفتها حاملة القلم في ملف التمديد كما في كل عام، سلّمت الدولة اللبنانية نص القرار الذي أعدّته. وتضمّن تمديداً لمدة عام كامل، لكن مع إشارة صريحة إلى احتمال أن يكون هذا التمديد الأخير، في إرضاء واضح للمقترح الأميركي الداعي إلى خفض العديد والعتاد والموازنة تمهيداً لإلغاء المهمة كلياً. إلا أن النص الفرنسي أضاف صلاحيات مشدّدة للقوات الدولية، تشمل الحق في تطبيق قرار نزع السلاح جنوب الليطاني بالقوة، ما يعني تحوّلاً جذرياً في طبيعة المهمة.

> **النص الفرنسي للتمديد لـ«اليونيفل» أعطاها صلاحيات مشدّدة تشمل نزع السلاح جنوب الليطاني بالقوة**

ميدانياً، تواصل قوات اليونيفل تنفيذ مهماتها الروتينية في القرى الحدودية، فيما يترقّب الأهالي مصير قوات حفظ السلام كما يترقّبون مصير ما يُحاك للمنطقة العازلة. لكنّ هذه الاستحقاقات الوجودية لم تحجب إرادة استعادة الحياة. ففي ميس الجبل، تعبر القوافل البيضاء أحياءً تحوّلت إلى ساحات لعب بعد إزالة الركام، ويكاد هدير الجرافات يغطي على أصوات المُسيّرات الإسرائيلية التي لا تنفكّ تلاحق السكان بالقنابل الصوتية، وآخرها كان استهداف مواطنَين أثناء قطفهما السماق بمحاذاة الجدار الفاصل في كروم الشراقي، في مشهد يتكرر يومياً أكثر من مرة.
رغم ذلك، تستعيد ميس الجبل إيقاعها كسوق تجاري ناشط لمحيطها. المحال التجارية تعود تباعاً: الصيدلية، الملحمة، الفرن، الدهان، الخردوات، المفروشات، والأدوات المنزلية... كلها فتحت أبوابها مجدداً.

الـ«يونيفل» في ميس الجبل (الأخبار)

مقالة

قرار نزع السلاح: نصر إسرائيلي - أميركي على عتبة حرب أهلية؟

يحيى دبوق

قرار الحكومة اللبنانية بتفكيك سلاح المقاومة دفع حزب الله إلى تبنّي موقف دفاعي - تهديدي تجاه الداخل اللبناني، في حين يُنظر إلى هذا القرار في تل أبيب وواشنطن على أنه نصر إستراتيجي مشترك، رغم عدم وجود توقّع حقيقي لتنفيذه على الأرض.
فما يهمّ الثنائي الإسرائيلي - الأميركي ليس بالضرورة تنفيذ نزع السلاح غداً، بل إجبار حزب الله على التصعيد تجاه الداخل اللبناني، وإعلان تهديداته تحت شعار «البقاء الوجودي» بدلاً من «مقاومة الاحتلال». وهذا بالضبط ما حصل.
بعد قرار الحكومة، بدعم وحثّ أميركيَّين صريحَين، بنزع سلاح المقاومة وتحديد مهل زمنية لتنفيذه، جاء ردّ الحزب على لسان أمينه العام، الشيخ نعيم قاسم، متّهماً الحكومة بأنها تخدم المشروع الإسرائيلي، متوعداً بخوض «معركة كربلائية» لمواجهة القرار.
لم تُقرأ هذه التهديدات في تل أبيب وواشنطن على أنها ردّ فعل قد يعرقل المشروع الدبلوماسي لمواجهة الحزب من الداخل، بل اعتُبرت نجاحاً كبيراً. فالهدف من دفع الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ مثل هذا القرار لم يكن مجرد نزع السلاح، بل دفع حزب الله إلى تموضع دفاعي - تهديدي داخلياً، بما يُضعف شرعيّته في الداخل، ويحوّله من جهة مقاومة إلى مُهدّد للدولة اللبنانية».
ولا يعني هذا التحوّل أنّ حزب الله تخلّى عن مواجهة إسرائيل، بل أنه لم يعُد يقاتل على جبهة واحدة فحسب، بل بات مشغولاً على جبهتين في آن: الجبهة الخارجية ضد إسرائيل، والجبهة الداخلية في صراع على الشرعية والتحدّي المباشر للحكومة اللبنانية وقراراتها. وهذا بالضبط ما تُرحّب به تل أبيب وواشنطن.
تنظر إسرائيل إلى الأزمة الحالية في لبنان، بين حزب الله والحكومة، كفرصة إستراتيجية نادرة أوجدتها بالتعاون مع الولايات المتحدة بنجاح نسبي حتى الآن. فأن يتحوّل العدو الأقوى في الجوار إلى الانشغال بالدفاع على جبهتين، منها الجبهة الداخلية، يعَدّ هدفاً بحدّ ذاته، بغضّ النظر عن النتائج النهائية لهذه المعركة. فالحزب الذي كان يقاتل إسرائيل من موقع دفاعي - هجومي، أصبح اليوم مضطرّاً للدفاع عن سلاحه أمام توجّهات الحكومة اللبنانية وجمهور من اللبنانيين من خارج بيئته. وهذا إنجاز أميركي - إسرائيلي، وإن كان الانشغال الداخلي للحزب لم يحلّ محلّ الجبهة الخارجية، بل أُضيف إليها.

> **ليس الهدف نزع السلاح بل دفع حزب الله إلى تموضع دفاعي - تهديدي داخلياً**

وتنظر تل أبيب إلى هذا التحوّل على أنه «انتصار تراكمي» من شأنه أن يؤدّي إلى انتصار إستراتيجي إذا نجح مساره والخطوات اللاحقة المبنية عليه، حتى وإن لم يفضِ على المدى الفوري إلى نزع السلاح. ويتمثّل نجاح الثنائي الإسرائيلي - الأميركي في قدرته على خوض المعركة ضد حزب الله ليس فقط عبر الوسائل القتالية والمواجهات العسكرية، بل أيضاً عبر إدارة السياقات والتموضعات: كيف يُنظر إلى حزب الله داخل لبنان؟ هل هو مقاومة أم ميليشيا متمرّدة؟ هل يدافع عن الدولة أم يهدّد وحدتها؟ والأهمّ، محاولة فتح المجال أمام خلق شروخ، وإن لم تصل إلى التأثير المباشر، بين الحزب وبيئته.
ولا تقف إسرائيل في انتظار ما إذا نجح نزع السلاح أم لا، بل تعتبر أنّ النجاح يكمن حالياً في إضعاف الحزب عبر دفعه إلى تموضع دفاعي على جبهتين. وتراهن على أنّ انشغاله في صراع داخلي حول شرعيّته، بالتوازي مع استمراره في مواجهة إسرائيل، يشكّل جزءاً أساسياً من الرهان على مساره التدريجي نحو التفكيك. وهذا يتكامل مع النتائج المرجوّة من اعتداءاتها اليومية التي تهدف إلى إرباك الحزب والضغط المستمرّ عليه.
في أروقة المراكز البحثية في تل أبيب، تُطرح أسئلة كثيرة بلا إجابات حاسمة حول مرحلة ما بعد صدور قرار نزع السلاح. وتتداول الأوساط هناك جملة من السيناريوهات المحتملة، يُرجَّح أن تكون مطروحة على طاولة البحث لدى صانعي القرار ومهندسي السياسات. ومن بينها فرضيات متطرّفة باتت تبدو أكثر معقولية في ظلّ التطورات الأخيرة، ولا سيّما قرار الحكومة اللبنانية وما تبعه من مواقف واستفزازات داخلية ضد حزب الله، من بينها: هل سيحاول الجيش اللبناني نزع سلاح الحزب بالقوة، فتندلع مواجهة واشتباكات وصفها الأمين العام للحزب بـ«المواجهة الكربلائية»؟ وهل يذهب الحزب إلى إعلان التمرّد بما يفتح الباب أمام إخراج مناطق واسعة عن سلطة الدولة؟ أمّا السؤال الأهم الذي يقلق الباحثين في تل أبيب فهو: هل يتداعى الجيش اللبناني وتتهدّد وحدته وتماسكه طائفياً، كما حدث في سبعينيات القرن الماضي؟ بتعبيرات عبرية اختُزلت كل هذه الهواجس: هل يقف لبنان على عتبة حرب أهلية جديدة؟ على أنّ الجواب عن هذه الأسئلة يبقى أوّلاً وأساساً عند اللبنانيين أنفسهم، قبل أن يكون لدى الخارج.

قضية

استكمال الترميم والإيواء بالتوازي مع خطّة على ثلاث مراحل

«مَكَنة» حزب الله تتجهّز لإعادة الإعمار

فؤاد بزي

حتى الآن رفضت الحكومة تبنّي ملف إعادة الإعمار (هيثم الموسوي)

باءت كلّ محاولات دفع الدولة لتحمّل مسؤولياتها تجاه مواطنيها المهدّمة بيوتهم بالفشل. وبعدما لمَس حزب الله تخاذلاً واضحاً والاعيب من السلطة السياسية تجاه هذا الملف، يتّجه إلى بدء تنفيذ عملية إعادة الإعمار بتمويل خاص عبر شركة «وعد» لتأخذ العملية مساراً مشابهاً لمسار الترميم ورفع الأنقاض الذي بات شبه منجز، وبشكل مشابه للمسار الذي بدأ إبّان عدوان تموز 2006 حين بدأ الحزب بمشروع الإعمار قبل مبادرة الدولة. وفي هذا الإطار، يتوقّع أن يبدأ الحزب، عبر مؤسساته وتشكيلاته المعنية مثل «جهاد البناء» و«وعد»، بتمويل عملية إعادة الإعمار في الضاحية الجنوبية والمناطق المتضرّرة بالحرب باستثناء شريط القرى الحدودية بقيمة مليار دولار في المرحلة الأولى تليها مرحلتان بقيمة مليار دولار لكل منهما، وباستكمال الترميم المقدّر بنحو نصف مليار دولار، بالإضافة إلى استمرار تمويل الإيواء للمهجّرين.
يأتي توجّه حزب الله في خضمّ حصار تمارسه الولايات المتحدة الأميركية على لبنان سياسياً، بالتعاون مع العدو الإسرائيلي عسكرياً، وجهات داخلية أيضاً، في إطار محاولة ربط الإعمار بعملية «نزع السلاح». وبالفعل، تقول المصادر، إنّ «المكنة» بدأت تتحضّر لإطلاق المشروع وإن لم يكن هناك أي إعلان رسمي بخصوصه بعد، وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال، ومهما بلغت قيمة التمويل الذي خصّصه حزب الله للمراحل السابقة وللمرحلة الجارية من إعادة الإعمار، أنه تسليماً بإعفاء الدولة من مسؤولياتها، بحسب مصادر مطّلعة. بل يأتي هذا المبلغ بعدما أدرك حزب الله تمام الإدراك أنّ «الدولة مطنّشة» وقد تُرجم ذلك في تكرار الوعود من رئيس الجمهورية جوزاف عون بتأمين ودفع مبلغ 40 مليون دولار لترميم المباني المتصدّعة إنشائياً لإعادة نحو 7 آلاف عائلة إلى مسكنها، بالإضافة إلى وعود من رئيس الحكومة نواف سلام ومن وزير المال ياسين جابر بتأمين مبلغ 5 ملايين دولار لملف التعويض عن الأبنية التي قصفت وقف إطلاق النار. غير أنّ «كيدية» نواف سلام السياسية أسقطت الوعود كلّها» ما أدّى إلى فشل كل المساعي لتبنّي الحكومة ملف إعادة الإعمار، وهذا ما وضع الناس في خانة الابتزاز السياسي ضمن معادلة يحاول العدو تكريسها وهي: «تسليم سلاح المقاومة مقابل إعادة بيوتكم».
وفي الواقع، إنّ الهامش الزمني لدى حزب الله لتحمّل المماطلة الحكومية ليس مفتوحاً، بل هو يخضع لضغوط الناس، لا سيّما أهل قرى الشريط الحدودي المهجّرين من بيوتهم للسنة الثانية على التوالي، ومنهم من خسر بيته في قريته وفي الضاحية الجنوبية. وذلك بعكس التزامات أهل السلطة المتحلّلة من التزاماتها الأخلاقية والإنسانية. كما يأتي هذا التوجّه في سياق واضح، إذ «يتعرّض المجتمع لأخطار وجودية، وإعادة الإعمار اليوم هي جزء من صورة النصر أو الهزيمة»، لذا كان لا بدّ من التوجّه نحو خطوات عمليّة تثبت صورة إزالة آثار العدوان، خصوصاً أنّ أهمّ الخطوات التي أنجزتها الحكومة حتى الآن، هي «همروجة قرض البنك الدُّولي» الذي يصنّف «بلا طعمة» و«بلا جدوى»، ويتطلّب بدء الإنفاق منه تحويله من الحكومة إلى المجلس النيابي لإبرامه، فيما ينتظر المهجّرون على قارعة الطريق لأشهر وبعضهم لأكثر من سنتين.
وبحسب مشروع القرض، فإنّ البنك الدُّولي لن يسمح للحكومة اللبنانية صرف الأموال وفقاً لأولويات لبنانية؛ مثلاً، ليس مسموحاً إعادة إعمار شريط القرى الحدودية حتى لا يُعاد تثبيت الناس في مناطقهم منحةً إنسانيةً أو مكرمة من أي طرف. فضلاً عن أنّ إنفاقه يخضع للكثير من الشروط التي تكاد تكون تعجيزية في بعض المجالات، وفيه الكثير من الإنفاق الإداري وما هو يصنّف «بلا طعمة» و«بلا جدوى»، وبمبلغ تأسيسي ستلحق به منح وقروض تصل قيمتها إلى مليار دولار. إلا أنّ المبلغ الصغير، مقارنةً بما تمّ دفعه من قبل حزب الله حتى الآن، هو عبارة عن قرض وليس وتركهم فريسة أمام مطامع العدو.

> **قرض البنك الدُّولي يوازي ربع ما دفعه حزب الله حتى الآن على الترميم**

ويتقسّم القرض إلى 4 مكوّنات:
- الأول بعنوان «الاستجابة الفورية»، ويخصّص لـ«إدارة الأنقاض بشكل آمن ومخطّط له للحدّ من الضرر البيئي، وضمان أقصى قدر من إعادة تدوير مواد الأنقاض، وتهيئة الظروف اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار»، أي أنّ هذا الجزء من القرض ليس مخصّصاً لعمليات إعادة الإعمار المباشرة، بل لإدارة الركام الذي أزيل أصلاً، ووضع في مكبّات مخصّصة له في المناطق.
- الثاني، يتعلّق باستعادة البنية التحتية الحيوية في المناطق المتضرّرة، حيث يمكن استعادة النشاط الاقتصادي بسرعة. وكانَ البنك الدُّولي في هذا البند يريد استبعاد الصرف على مناطق محدّدة هي الأكثر تضرراً، وتستلزم إعادة إعمارها وقتاً أطول، وهي شريط القرى الحدودية. فالصرف هنا مسموح على المناطق المتضرّرة حيث بقيت نسبة كبيرة من سكان قبل الحرب أو عادوا، وبقيت حاجة ملحّة لإصلاح واستعادة شرايين الحياة، مثل التنقّل والمياه والطاقة والاتصالات وإدارة النفايات الصلبة وخدمات الطوارئ والتعليم والرعاية الاجتماعية والصحية والخدمات. كما يسمح هذا المكوّن بالإنفاق على «الترميم الطفيف»، رغم أنّ غالبيّته منجز أصلاً بتمويل من حزب الله، إذ يشير إلى تضرّر 60 ألف وحدة سكنية بأضرار طفيفة، لذا ستقدّم «منح صغيرة لأصحاب المنازل لإجراء هذه الإصلاحات». ونظراً لمحدودية التمويل، سيقتصر دعم الإصلاحات التي يتولّى مالكو المنازل أمرها، أي المسكونة صيفاً شتاءً من أصحابها.
- الثالث، هو للدراسات المتمحورة حول «إعادة البناء المستدامة والصديقة للبيئة، وإعداد دراسات جدوى وتصميمات للبنية التحتية ودراسات بيئية واجتماعية واستشارة أصحاب المصلحة وغيرها». وفي إطار البند الثالث، سجري تمويل التحضيرات اللازمة لضمان وجود سلسلة من مشاريع إعادة الإعمار الجاهزة للتمويل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشمل ذلك تقييمات وإعداد البنية التحتية للنُّقل الحضري واسعة النطاق، وإعادة بناء شبكات المياه والصرف الصحي، والبنية التحتية ذات الأولوية لإدارة النفايات الصلبة، وإعادة تأهيل المستشفيات ومباني الإدارة العامة وغيرها.
- الرابع، يخصّص لإدارة المشروع. وهنا تتداخل المسائل المتعلّقة بفساد البنك الدُّولي مع لصوص الداخل.

تقرير

رياض سلامة حراً بكفالة هزيلة ومهزلة قضائية

رلى إبراهيم

قبيل أيام من إطفائه شمعة عامه الأول في السجن، وافقت الهيئة الاتهامية في بيروت برئاسة القاضي نسيب إيليا على إخلاء سبيل حاكم مصرف لبنان السابق، رياض سلامة، لقاء كفالة مالية قدرها 20 مليون دولار و5 مليارات ليرة لبنانية، إضافة إلى منعه من السفر لمدة عام. هكذا، بكل بساطة، وفي حال تمييز القرار، يخرج سلامة بكفالة لا تُعادل 1% من أموال المودعين والأموال العامة التي بُدّدت خلال عهده الطويل على رأس المصرف المركزي، ليعود إلى منزله على وقع الطبل والزمر، وقد يحل قريباً جداً ضيفاً على الشاشات التي دائماً ما موّلها، ليروي قصة مظلوميته واعتقاله «السياسي».

وليس من قبيل المصادفة أن يسارع القاضي إيليا إلى طلب الإخلاء قبل أن يتسلّم القاضي كمال نصار رئاسة الهيئة الاتهامية في 15 أيلول، ومن دون صدور أي قرار ظني في أي ملف أوقف الحاكم السابق فيه.

وكان قاضي التحقيق الأول في بيروت، بلال حلاوي، قد أصدر منذ أربعة أشهر قراراً ظنياً بحق سلامة، اعتبر فيه أفعاله من نوع الجنايات، لما أقدم عليه من «سرقة وهدر الأموال العامة، والتزوير والاستعمال المزور، والاختلاس والإثراء غير المشروع»، بعد التحقيق معه في اختلاس أموال عامة عبارة عن شيكين ماليين بقيمة 43 مليون دولار من حساب الاستشارات في المصرف المركزي، حُوّلت إلى حسابي المحاميين ميكي تويني ومروان عيسى الخوري، اللذين حولا بدورهما هذه المبالغ إلى حساب سلامة الخاص، من دون توقيفهما. وبعد انتهاء حلاوي من التحقيق، انتقل الملف إلى الهيئة الاتهامية، التي كان يفترض أن تصدر قراراً اتهامياً وتحوّل سلامة إلى محكمة الجنائيات ليُحاكم أمامها، إلا أنها أبقت عليه موقوفاً احتياطياً من دون محاكمة. وعندما وصلت مدة توقيفه بحسب المادة 108 من أصول المحاكمات الجزائية إلى حدها الأقصى، وافق إيليا على إخلاء سبيله، متعمداً رفع قيمة الكفالة المالية لتصوير الأمر على أنه إنجاز قضائي، ليتغنّى البعض بـ«الكفالة الأكبر في تاريخ القضاء اللبناني». إلا أن هؤلاء أغفلوا أن القضاء لم يفرض على سلامة حتى الآن إيفاء قيمة الشيكين الذين أودعهما في حسابه الخاص، أي 43 مليون دولار، ولا احتسب تحويلات شركة «فوري» البالغة 330 مليون دولار، أو المليارات الثمانية التي قدمها لشركة «أوبتيموم» - وهي شركة بديلة من «فوري» - تحت بند «عمولات»، أو القروض المالية التي وهبها للمصارف غداة الأزمة الاقتصادية في تشرين 2019، وغيرها الكثير من الأموال العامة التي لم يُحاسب عنها بعد.

ختمُ ملف سلامة بهذه الأريحية كان متوقعاً، وظهرت أولى بوادره منذ توقيفه، حيث تم توفير طابق 5 نجوم له في السجن فور اعتقاله، ثم حُجز له جناح خاص في مستشفى بحنس بسبب «تدهور وضعه الصحي»، ليبقى هناك أشهراً يستقبل ويودع «محبيه» متى شاء، قبل أن تُعيّن لجنة طبية أوصت بضرورة إخلاء سبيله.

> 20 مليون دولار و5 مليارات ليرة لا تعادل 1% من الودائع والأموال العامة التي بُدّدت خلال عهده

طوال هذه الفترة لم يتأثر نمط عيش الحاكم عما كان عليه قبل توقيفه، مع الحرص على تأمين كل مظاهر البذخ من الطعام الفاخر إلى السيغار والهاتف الخاص والزيارات اليومية، وكل ذلك تحت غطاء قضائي وسياسي شامل. وها هو يخرج في عهد «الإصلاح القضائي»، ومع تسلّم «التغييريين» و«الإصلاحيين» رئاستي الجمهورية والحكومة ووزارة العدل. الحجة القانونية لإطلاق سلامة هي انقضاء مدة توقيفه، غير أن القاضي كان يمكن أن يأمر باستمرار توقيفه بجناية «الخطر الشامل» لتورطه في «تشكيل عصابة أشرار والتلاعب بأمن الدولة الاقتصادي»، ما أدى إلى أزمة مالية طاحنة وفقدان قيمة الليرة اللبنانية، إضافة إلى سرقة أموال المودعين وتبديد الاحتياطي في المصرف المركزي.

إلا أن الطبقة السياسية على ما يبدو قررت تجهيل السارق بدلاً من استدعاء جميع شركاء سلامة لمحاسبتهم على واحد من أكبر المخططات الاحتيالية في التاريخ. والسؤال البديهي هنا هو: كيف يمكن المضي قدماً في الإصلاحات المالية والقوانين، بما فيها التعويض على المودعين وتوزيع الخسائر، من دون استعادة الأموال المسروقة ومن دون أي موقوف في السجون اللبنانية؟

والأكثر إثارة للسخرية أن القضاء اللبناني لم يعمد إلى التوسع في ملف سلامة ليشمل جميع الاختلاسات وعمليات تبييض الأموال، وكل من تسري عليهم تهمة الإثراء غير المشروع، رغم أن هناك تحقيقات لبنانية واضحة أدت إلى حجز ممتلكاته، وتحقيقات أوروبية وفرنسية خاصة حول اختلاسه لأكثر من 300 مليون دولار، مرفقة بمذكرة توقيف دولية معممة على الإنتربول. وبالتالي، فإن سلامة غير قادر على السفر أساساً، سواء بقرار من القاضي إيليا أو من دونه!

رغم ذلك، فإن هذه «الامتيازات» لم تعجب وكلاء سلامة المعارضين لدفع كفالة مرتفعة بهذا الشكل، معربين عن «قلقهم» بالقضاء وبأن «لا يصح إلا الصحيح».

قضية

لماذا لم تحوّل محاضر ملف الكازينو إلى قاضي التحقيق؟

ندى أيوب

(هيثم الموسوي)

تتواصل المخالفات في إدارة ملف تشغيل كازينو لبنان لألعاب الميسر الإلكترونية المفتوح أمام القضاء. وفي واحدة من المخالفات الإجرائية، لا يزال جهاز أمن الدولة يحتفظ بمحضر تحقيق مرتبط بالملف، بذريعة عدم إعطاء المدعي العام المالي بالوكالة (السابقة) القاضية دورا الخازن الجهاز إشارة لتحويله إلى قاضي التحقيق طارق بو نصّار. وتكمن خطورة ذلك في أنّ جزءاً أساسياً من المعطيات يبقى غائباً عن قاضي التحقيق. وبحسب معنيين في الملف، فإن «خلفيات عدم تحويل المحضر إلى قاضي التحقيق، تراوح بين إهمال فاضح للإجراءات القضائية وسوء نية مقصود، بسبب أهمية إفادات الأشخاص الذين استُمع إليهم في هذا المحضر».

وتوضح المصادر أنه في سياق التحقيقات الأولية لدى النيابة العامة المالية، قدّم أحد خبراء تكنولوجيا المعلومات (IT)، بتكليف من الخازن، تقريراً حول النظام الإلكتروني (System) المعتمد من قبل كازينو لبنان وشركة OSS المتعهدة تشغيل ألعاب الميسر الإلكترونية. وقد خلُص التقرير إلى أن هناك إخفاء لجزء من البيانات (Data). وبناءً عليه، أعطت الخازن إشارة إلى جهاز أمن الدولة لاستدعاء مدير قسم الـIT في الكازينو وموظف آخر في القسم. وخلال جلستي الاستماع لدى أمن الدولة، تم الاستماع أيضاً إلى خبير تقني أجنبي استعانت به OSS لإبداء رأي تقني. ووفق مصادر مطلعة، فإن الإفادات المدوّنة في المحضر، وخصوصاً ما أدلى به الخبير الأجنبي، تنسف عملياً خلاصات تقرير خبير الـIT المكلّف من الخازن، والذي استندت إليه في توجيه الادّعاء إلى مدير كازينو لبنان رولان خوري و«OSS» بجرم الاختلاس المالي. ومع انتهاء جلستي الاستماع بناء على تقرير «خبيرها»، أحالت ملف القضية إلى بو نصّار من دون تحوّل محضر الاستماع إلى الخبير الأجنبي، ما يطرح تساؤلات حول ما إذا كان ذلك يعود إلى أن النتائج تصبّ في مصلحة خوري، وتناقض وجهة النظر التي انطلقت منها الخازن في الادعاء عليه بالاختلاس المالي.

وفي السياق نفسه، لا تزال هواتف مدير قسم الـIT وموظف القسم اللذين استمع أمن الدولة إلى أقوالهما، محجوزة منذ أكثر من أسبوعين، في تخطٍ واضح لجميع المهل القانونية.

إلى ذلك، علمت «الأخبار» أنّ بو نصّار أنهى تحقيقاته منذ أسبوع، وأرسل الملف إلى النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان برئاسة القاضي سامي صادر. وبعد عودة الملف إلى بو نصّار مرفقاً بمطالعة النيابة العامة، تتوقّع المصادر أن يعمل على إصدار قراره الظني قبل 16 أيلول المقبل، موعد دخول التشكيلات القضائية العامة مرحلة التنفيذ وانتقاله إلى منصب آخر. وترى المصادر أن رأي النيابة العامة الاستئنافية لن يكون مُعاكساً للنيابة العامة المالية، لكون حصول خلاف بينهما من النوادر.

كلمات متقاطعة 4891

أفقيا

1- عاصمة غينيا – من الحشرات – 2- فيلسوف يوناني من كبار مفكري البشرية – 3- عبودية – رطوبة – قشر وكشط – 4- أحرف متشابهة – رتبة عسكرية – 5- قوي وفُخم – بين الحلو والحامض – خاصتها بالأجنبية – 6- نهر فرنسي – بطل عالمي روسي بالشطرنج – 7- طعم الحنظل – آلة يستخدمها النجّار – 8- إقترب – خَنّ – 9- سنة – مادة مطاطة تُستخدم بنوع خاص كسدادة للقناني – 10- بلدة لبنانية في قضاء الشوف

عمودياً

1- رئيس أرجنتيني راحل – 2- في الدفتر – من الحيوانات – صوّت الرصاص – 3- يبس الخبزُ أو اللحم – ظرف مكان – خَرَب – 4- صحون – حرف جر – 5- مشروب غازي – من الحلويات العربية – 6- وحدة وزن قديمة – حبّ كالكرسنّة يؤكل مطبوخاً – للنفي – 7- للنداء – تسمية تُطلق على الشيطان – 8- يبيعه الجزّار – إحسان – بلل في الحائط من المطر – 9- من أشهر رسامي العالم على الإطلاق – 10- رجل دين – عطور وسجائر مشهورة

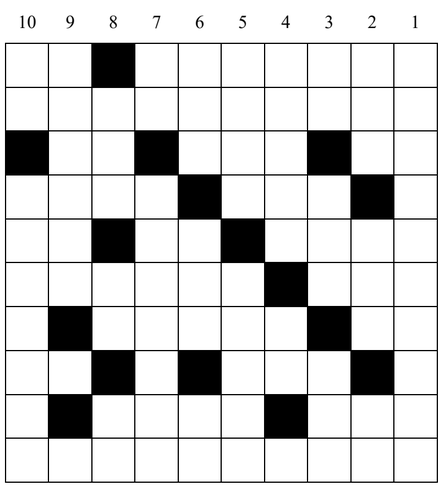

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الجاحظ – كلب – 2- الدراويش – 3- رحم – أبو علي – 4- وبَ – مداد – هر – 5- براغ – نيس – 6- أودري – سبعل – 7- باشا – رث – 8- مي – 9- دمي – رأس مال – 10- الكومنولث

عمودياً

1- اوروبا – رد – 2- حبرون – ما – 3- جام – إد – ميل – 4- ال – مغربي – 5- حداد – يا – رو – 6- ظِربان – شمام – 7- اوديسا – سنّ – 8- كوع – سب – نمو – 9- ليله – عر – ال – 10- بشير الثالث

sudoku 4891

3		2	1			4	8	
	1		6	8				
	9			3	2		6	
	2				7	9		
7				5				8
	3	5		1		2		
9		6						7
	7		4		5		2	
	5						3	6

حلول الشبكة السابقة

9	1	7	3	8	6	5	4	2
6	2	3	5	4	9	1	8	7
4	8	5	1	7	2	6	9	3
8	5	9	4	2	7	3	6	1
2	7	6	9	3	1	8	5	4
1	3	4	8	6	5	2	7	9
5	4	1	6	9	3	7	2	8
7	6	8	2	1	4	9	3	5
3	9	2	7	5	8	4	1	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 188

كلمة السر من 7 حروف: صحيفة لبنانية

المستقبل – الانوار – النهار – البيرق – الديار – المرج – ابك – بيروت – بلد – ذا ديلي ستار – صحف – عهد – فن – قلم – كلمة – لسان الحال – محرر – نشرة – نص

ذ	ل	ت	م	ب	ف	ن	ر	ا	ل
ا	ا	و	ل	ل	ا	ا	ف	ا	ا
د	ل	ر	ق	د	ه	ح	م	ل	ح
ي	م	ي	ر	ن	ص	ص	ح	د	ل
ل	س	ب	ل	ا	خ	ن	ر	ي	ا
ي	ت	ا	ب	ا	و	ا	ر	ا	ن
س	ق	د	ه	ع	ل	ن	ي	ر	ا
ت	ب	ة	م	ل	ك	م	ا	ك	س
ا	ل	ن	ش	ر	ة	ر	ر	ل	ل
ر	ا	ل	ب	ي	ر	ق	ر	ج	ا

حلول الشبكة السابقة: الطويلة

عملية حسابية 188

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		٪	3	=	21
X		+		X		
	–		X		=	45
٪		+		٪		
6	X		٪		=	18
=		=		=		
14		27		15		

حلول الشبكة السابقة

91	–	5	–	10	=	76
+		X		X		
4	X	4	X	6	=	96
+		٪		٪		
2	X	1	X	15	=	30
=		=		=		
97		20		4		

شبكة العنكبوت 188

إعداد نعوم مسعود

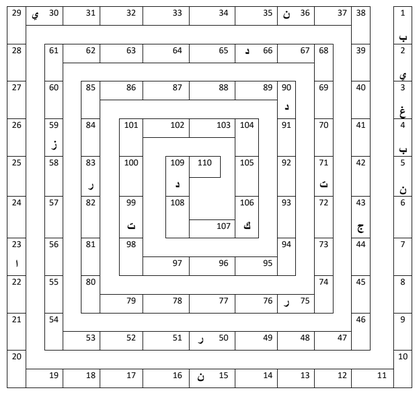

1 – 5 ساعة لندن الشهيرة
4 – 16 رئيس الدولة الإيطالية خلال الحرب العالمية الثانية
15 – 23 كبرى دول امبركا الوسطى عاصمتها ماناغوا
22 – 30 مغنٍ لبناني من اغانيه « البنت القوية »
29 – 36 أول امرأة تتولى وزارة الداخلية في لبنان
35 – 41 من ملوك الدولة الأشورية
41 – 50 منطقة في بيروت
49 – 56 ممثل سوري اشتهر بشخصية « غوار الطوشة »
55 – 62 كاتب وروائي فرنسي من مؤلفاته « من أجل سعادة النساء »
61 – 75 من أنواع الكلاب يُعرف بكلب مساعد للعاجزين
74 – 78 دولة أوروبية
77 – 84 مدينة في انكلترا
83 – 90 عاصمة ولاية فرجينيا الأميركية
90 – 93 من الحشرات
92 – 96 من الطيور
95 – 101 متحف روسي من أكبر المتاحف في العالم
100 – 108 كتاب للشاعر اللبناني سعيد عقل
107 – 110 ماركة سيارات روسية

حل شبكة العنكبوت السابقة

مالابو – بوابة براندنبورغ – غاستون شيخاني – نياغارا – راشد الماجد – جديدة المتن – تنورين – رينيه معوض – وضاح اليمن – منصور الرحباني – ياقوت – تاهيتي – تيتوغراد – اديسون – سوتا – النمسا – سانتس – سان لو

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4891

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤرخ وفنان تشكيلي سوري (1928- 2017). يحمل عشرات شهادات التقدير

5+6+9+1+3+1+7 = صوت الغراب ■ 10+2+11+8 = بذيء اللسان ■ 6+4 = من الأزهار

حل الشبكة الماضية: **ايفو موراليس**

الحدث

مصر وقطر لا تريان أفقاً جديداً للمفاوضات

القاهرة - الأخبار

في وقت اعتُبر فيه حديث الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن تسوية قريبة في قطاع غزة بمثابة دفع لجهود الوسطاء، لا تزال ثمّة إشكاليات عدّة مرتبطة بمسار التهدئة، تجعل الوسطاء لا يرون في تصريحات ترامب دليلاً على إحراز تقدّم، خصوصاً في ظلّ تراجع الملف ضمن أولويّات إدارته. وبحسب مسؤول مصري مطّلع على مسار المفاوضات، لا يوجد حتى الآن أفق جديد يمكن المضي قدماً نحوه، مع عودة الأحاديث الإسرائيلية عن الرغبة في صفقة كاملة وليس جزئية، وهو ما عدّه المسؤول استمراراً لسياسة المناورة التي لا تنتهي.

وأكّد المسؤول نفسه، لـ«الأخبار»، أنّ «مصر وقطر أبلغتا إسرائيل بأنه لا يوجد حتى الآن إحصاء دقيق للأسرى الأحياء، مع التأكيد أنّ هذا الأمر سيحتاج إلى وقت وترتيبات أمنية بناء على ما تحدّده المقاومة». وبينما جدّدت مصر وقطر التحذير من مصير مجهول يواجه الأسرى في حال الاستمرار في التصعيد الحالي، فإنّ مسؤولين مصريين عرضوا وساطة لإدخال مساعدات غذائية بشكل استثنائي وبكميات كبيرة إلى مدينة غزة بما يسمح بتوفيرها للأسرى أيضاً، لكنّ المسؤولين الإسرائيليين لم يعطوا ردوداً حاسمة على ذلك.

إلى ذلك، نقل وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي، التوافق على جولة جديدة للّجنة الوزارية المكلّفة من القمّة العربية - الإسلامية، تشمل عدداً من العواصم الأوروبية، قبل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول المقبل. وتستهدف الجولة التي تعدّ الـ17 للجنة تشجيع الاعتراف بالدولة الفلسطينية في أثناء اجتماعات الجمعية العامة، التي ستشهد ترؤّس ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان والرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، مؤتمر «حل الدولتين».

القاهرة لا ترى في تصريحات ترامب دليلاً على إحراز تقدّم (أ ف ب)

تهجير جديد بالنار
الاحتلال يستكمل تطويق غزة

الاحتلال يرفع مستوى الضغط على الفلسطينيين للرحيل عن منازلهم (أ ف ب)

غزة - **يوسف فارس**

استيقظ أهالي حي الصفطاوي الذي يربط محافظة شمال قطاع غزة بالأحياء الشمالية لمدينة غزة، على وقع قصف مدفعي مكثّف، تزامن مع توغّل لعدد من الآليات وإطباق ناري من طائرات «الكوادكابتر». وسقط العشرات من الشهداء والمصابين في غضون الدقائق الأولى للتوغّل المحدود، فيما وجّدت المئات من العائلات نفسها محاصرة بالنار، وسط مطالبة طائرات «الكوادكابتر» للسكان بالإخلاء العاجل إلى جنوب القطاع.

وفور عودة الهدوء، لم تجد الآلاف من العائلات خياراً سوى النزوح إلى المجهول. وعند مفترق الصاروخ في بداية شارع الجلاء، كان المشهد بائساً، حيث قطع الأهالي مسافات طويلة سيراً على الأقدام وهم يحملون ما يستطيعون من أغطية وطعام، وعلى الألسن سؤال واحد: «وين نروح؟». وتقول الحاجة عائشة أبو سلطان إنها خرجت من المنزل بعدما سقطت قذيفة مباشرة في فناء منزلها. وتضيف: «نحن عائلة مكوّنة من عشرة أفراد، ليس لدينا خيار آخر. لا يوجد في دير البلح أو خانيونس مكان فارغ نتزح إليه، ولا حتى متر واحد من الأرض نُنصب فيه خيمة، وتكاليف النقل والمواصلات وسعر الخيمة تصل إلى 3 آلاف دولار. من يمتلك هذا المبلغ في هذا الوضع الصعب؟ ومن يستطيع تأسيس نفسه من الصفر مجدّداً؟».

هكذا، تُرِكت أبو سلطان ومعها مئات العائلات، في المناطق الغربية من شمال القطاع، في أحياء الكرامة والشاطئ والرمال، فيما سُجّلت نسبة نزوح محدودة جدّاً إلى جنوب الوادي، في حي الصفطاوي، وقبله في أحياء جباليا البلد وجباليا النزلة ومنطقة أبو إسكندر في حي الشيخ رضوان، طبْق جيش الاحتلال تكتيك الإخلاء بالنار والقصف. وتبدأ تلك العمليات عادة بتفجير روبوتات مفخّخة بكمية من المواد المتفجّرة تتجاوز الـ4 أطنان وسط المنازل. وفي حال عدم الاستجابة، وهو ما يتكرّر دائماً، يضع العدو السكان تحت أعلى مستويات الضغط، عبر استخدام جميع أنواع الوسائط النارية بكثافة مرتفعة جداً، واستهداف كل من يتحرّك. وفي مقابل هذا الضغط الرهيب، لا يجد الأهالي خياراً سوى النجاة بأنفسهم وأطفالهم أيا كان قرارهم المسبق.

> **إغلاق شارع الرشيد في أي وقت، سيكون الخطوة الأخيرة قبل بدء عملية تدمير المدينة واقتحامها**

وبإخلاء حي الصفطاوي وأحياء جباليا النزلة وجباليا البلد والزرقاء، وتوجيه منشورات لإخلاء منطقة المشاهرة في حي التفاح وشارع يافا، يكون استكمل جيش الاحتلال تطويق مدينة غزة من الجهات الثلاث، خصوصاً بعدما اتمّ في وقت سابق إخلاء وتدمير أسابيع، يتم خلالها إجلاء مئات الآلاف من السكان إلى مدن خيام، قبل أن يتم إطلاق عملية جوية وهجوم بري بموافقة الحكومة المصغّرة، بحسب «القناة 14»، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن انقسام حادّ داخل القيادة العليا للجيش، بين تيّار يدعو إلى إتمام «صفقة جزئية» في المرحلة الحالية، وآخر يصرّ على التقدّم نحو صفقة شاملة تتضمّن إطلاق سراح جميع الأسرى وإنهاء حكم «حماس» في غزة. ويقود هذا الأخير مجموعة من الجنرالات والضباط الكبار في الميدان، ترى أن صفقة جزئية ستمنح «حماس» فرصة لـ«التعافي»، وتُفقد الاحتلال الزخم الذي راكمه عسكرياً، كما تُقوّض إمكانية السيطرة الكاملة على القطاع.

> **ثمّة انقسام مهني داخل الجيش بين مؤيّدين لـ«صفقة جزئية» فورية، وآخرين يسعون لـ«صفقة شاملة» لاحقة**

على أن رئيس أركان الجيش، أيال زامير، يسعى إلى «الجمع بين الضغط العسكري والمفاوضات»، عبر «خطة تدريجية» تبدأ بإخلاء المدنيين من مدينة غزة، ثم تنفيذ عمليات عسكرية متصاعدة، على أن يتم استهداف المناطق التي لا يُعتقد بوجود أسرى فيها. وتهدف هذه الخطة إلى تقليل الخسائر في صفوف الجنود، والمحافظة على حياة الأسرى، مع العمل على استعادة جزء من «الشرعية الدولية» المفقودة، عبر إدخال مساعدات إنسانية وتخفيف استنزاف قوات الاحتياط. لكنّ المعارضين لتلك الخطة يعتبرون أنها «بطيئة وغير فعّالة»، ولن تحقق الأهداف المرجوّة، فيما تدفع في اتجاه استمرار الحرب لفترة أطول. ويزعم هؤلاء أن السيطرة على نصف مدينة غزة قد تحقّقت فعلياً، وأن الجيش جاهز لإتمام السيطرة الكاملة، وبالتالي لا مبرّر لأي تأخير، خاصة أن المعلومات الاستخباراتية تشير إلى أن «حماس» تأخذ تهديد الاحتلال على محمل الجدّ، وتسعى لتقاديه بأي وسيلة.

وأمام هذا الانقسام، يبدو أن نتنياهو يراهن على التيار العسكري الداعم لخيار «الحسم»، مستنداً إلى تقديرات استخباراتية ترى أن «حماس» لا تزال تعتبر الأسرى ورقتها الأخيرة، ولن تتخلّى عنهم، ما يتيح للجيش تنفيذ خطط تدريجية لاستعادة السيطرة الكاملة على القطاع، وتحقيق أهداف الحرب كما يراها نتنياهو وحلفاؤه في اليمين.

(الأخبار)

مفاوضات غزّة «في الثلاجة»
نتنياهو لا يستعجل الصفقة

خرج مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين، مساء أمس، في تظاهرات واسعة شملت مختلف المناطق في الأراضي المحتلة، استجابة لدعوة «عائلات الأسرى» الإسرائيليين في قطاع غزة، وذلك للمطالبة بإبرام صفقة تبادل تُعيد ما تبقّى من الأسرى وتؤدّي إلى وقف الحرب. وترافقت التظاهرات التي اتّخذت طابعاً تصعيدياً جديداً، مع إغلاقات لطرق رئيسية، فيما شهد «ميدان الرهائن» وشوارع في تل أبيب تجمّعات ضخمة قدّرتها وسائل إعلام عبرية بمئات الآلاف، الذين وصل بعضهم إلى مطعم في مدينة القدس المحتلة، كان يجلس فيه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وعدد من وزرائه خلال مأدبة احتفالية، وهاجموهم قائلين إنهم «يحتفلون بينما الرهائن جوعى».

وفي المقابل، أظهرت الحكومة تجاهلاً متعمّداً لمطالب المتظاهرين، إذ عقدت جلسة للمجلس الوزاري المصغّر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت)، عصر أمس، من دون أن تتطرّق إلى موضوع التفاوض أو الحرب في غزة، بل اكتفت بإحاطة إقليمية عامة. وأفادت «القناة 12» بأن الجلسة لم تستمر أكثر من ساعتين، وتخلّلها خروج عدد من الوزراء لتناول الطعام، في حين غاب عنها وزراء بارزون مثل جدعون ساعر وإيتمار بن غفير وميري ريغيف وبتسلئيل سموتريتش ورون ديرمر. ونُقل عن أحد الوزراء قوله: «لا أفهم لماذا استدعونا إلى هذا النقاش غير الضروري»، ما يعكس حالة اللامبالاة في أوساط حكومة الاحتلال. وفي السياق نفسه، أكّدت «القناة 14» أن نتنياهو تعمّد إنهاء الجلسة مبكراً لإتاحة المجال أمام الوزراء للمشاركة في فعالية استيطانية في الضفة الغربية. وفي خلال تلك الفعالية نفسها، قال نتنياهو: «نحن في طريقنا إلى النصر في غزة»، مشيراً إلى أن «الحرب بدأت في غزة وستنتهي في غزة... لن نترك وحوش حماس هنا».

وفي خضمّ هذا التصعيد، وعلى الرغم من زيارة وفد مصري إلى إسرائيل قبل أيام، فإن مسؤولاً إسرائيلياً رفيعاً أوضح لقناة «كان» أن الوفد كان «من مستوى متدنٍّ»، مؤكداً أنه «لا يوجد أي تقدّم فعلي في المفاوضات». وأشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية «لن تناقش حتى اقتراح الوسطاء»، وهو ما أكّده أيضاً مسؤول في مكتب نتنياهو، أعلن أن «العملية العسكرية الواسعة ستبدأ قريباً». وعلى خلفية ما تقدّم، وجّهت الدوحة انتقادات لاذعة إلى سلوك تل أبيب، إذ قال المتحدّث باسم وزارة الخارجية القطرية، ماجد الأنصاري، إن إسرائيل لم تقدّم أي ردّ رسمي حتى الآن على المقترح الأخير، الذي وافقت عليه «حماس». وأضاف: «الردّ غير الرسمي هو مزيد من التصعيد، والقتل، واستهداف المدنيين». وشدّد على أن «الكرة الآن في ملعب إسرائيل التي يبدو أنها لا تريد التوصّل إلى اتفاق».

أما داخل إسرائيل، فرأى رئيس الأركان الأسبق، وعضو «الكابينت» السابق، غادي آيزنكوت، أن نتنياهو يتهرّب من التوصّل إلى صفقة، على الرغم من أن «الأغلبية في الشعب والكنيست والحكومة» تؤيّدها. وأضاف أن رئيس الحكومة «يقفز من مبادرة إلى أخرى، ولا ينصت إلى الرأي العام، في ظل خوف داخل الائتلاف من فقدان المناصب». وبدوره، اعتبر زعيم المعارضة، يائير لابيد، أن اجتماع «الكابينت» من دون مناقشة صفقة الرهائن «وصمة عار».

على المستوى العسكري، وبينما يستعدّ جيش الاحتلال لعملية برية في غزة في غضون حوالى ثلاثة أسابيع، يتم خلالها إجلاء مئات الآلاف من السكان إلى مدن خيام، قبل أن يتم إطلاق عملية جوية وهجوم بري بموافقة الحكومة المصغّرة، بحسب «القناة 14»، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن انقسام حادّ داخل القيادة العليا للجيش، بين تيّار يدعو إلى إتمام «صفقة جزئية» في المرحلة الحالية، وآخر يصرّ على التقدّم نحو صفقة شاملة تتضمّن إطلاق سراح جميع الأسرى وإنهاء حكم «حماس» في غزة. ويقود هذا الأخير مجموعة من الجنرالات والضباط الكبار في الميدان، ترى أن صفقة جزئية ستمنح «حماس» فرصة لـ«التعافي»، وتُفقد الاحتلال الزخم الذي راكمه عسكرياً، كما تُقوّض إمكانية السيطرة الكاملة على القطاع.

على أن رئيس أركان الجيش، أيال زامير، يسعى إلى «الجمع بين الضغط العسكري والمفاوضات»، عبر «خطة تدريجية» تبدأ بإخلاء المدنيين من مدينة غزة، ثم تنفيذ عمليات عسكرية متصاعدة، على أن يتم استهداف المناطق التي لا يُعتقد بوجود أسرى فيها. وتهدف هذه الخطة إلى تقليل الخسائر في صفوف الجنود، والمحافظة على حياة الأسرى، مع العمل على استعادة جزء من «الشرعية الدولية» المفقودة، عبر إدخال مساعدات إنسانية وتخفيف استنزاف قوات الاحتياط. لكنّ المعارضين لتلك الخطة يعتبرون أنها «بطيئة وغير فعّالة»، ولن تحقق الأهداف المرجوّة، فيما تدفع في اتجاه استمرار الحرب لفترة أطول. ويزعم هؤلاء أن السيطرة على نصف مدينة غزة قد تحقّقت فعلياً، وأن الجيش جاهز لإتمام السيطرة الكاملة، وبالتالي لا مبرّر لأي تأخير، خاصة أن المعلومات الاستخباراتية تشير إلى أن «حماس» تأخذ تهديد الاحتلال على محمل الجدّ، وتسعى لتقاديه بأي وسيلة.

وأمام هذا الانقسام، يبدو أن نتنياهو يراهن على التيار العسكري الداعم لخيار «الحسم»، مستنداً إلى تقديرات استخباراتية ترى أن «حماس» لا تزال تعتبر الأسرى ورقتها الأخيرة، ولن تتخلّى عنهم، ما يتيح للجيش تنفيذ خطط تدريجية لاستعادة السيطرة الكاملة على القطاع، وتحقيق أهداف الحرب كما يراها نتنياهو وحلفاؤه في اليمين.

(الأخبار)

تقرير

الصين وإيران بعد حرب الـ«12 يوماً»
أبعد من «بيع وشراء»

ريم هاني

عندما ترتبط المسألة بالشرق الأوسط تحديداً، عادةً ما يجادل المسؤولون الصينيون بأنّ بلادهم لا تنظر إلى المنطقة بالطريقة نفسها التي ينتهجها الأميركيون، ويصوّرون علاقاتها بدول المنطقة على أنها محضُ عملية «شراء وبيع»، لا تتجاوز «المنفعة» الاقتصادية المتبادلة. بيد أنه وسط انتشار معلومات عن مساعٍ صينية لمساعدة طهران على «بناء قُدراتها العسكرية»، ما بعد «حرب الـ12 يوماً» مع إسرائيل والولايات المتحدة، أصبح بعض المراقبين يرون أنّ المرحلة الحالية تشهد «تحوّلاً» في سياسة الحياد الرسمي التي لطالما انتهجتها الصين تجاه المنطقة، وإن كانت بكين تفضل، حتى اللحظة، عدم الانجرار إلى الانخراط العسكري المباشر في الشرق الأوسط. وعلى الأرجح، فإنّ التغيّر المشار إليه، في اللهجة والممارسات على حدّ سواء، نابع من كون «المصالح» والمشاريع الاقتصادية الصينية مرتبطة، بالأساس، بشكل وثيق، باستقرار إيران والمنطقة بشكل عام، وهو ما تقوّضه بشكل متزايد، الهجمية الإسرائيلية برعاية أميركية.

وفي ما يتعلّق بـ«الدعم الصيني»، كان موقع «واي نات» التابع لصحيفة «بيدبعوت أحرنوت» العبرية، قد أورد منتصف الشهر الجاري، تقريراً جاء فيه أنّ «إيران تعمل على إعادة بناء قدراتها الدفاعية»، وأنّ وكالات الاستخبارات الغربية، وخاصة تلك الموجودة في أوروبا، «لاحظت وجود تعاون إيراني - صيني في هذا الصدد». وأردف التقرير أنه «فيما زوّدت الصين إيران ببعض المعدّات بعد المناوشات مع إسرائيل في تشرين الأول 2024، إلا أنها أصبحت تعمل حالياً على إعادة بناء القدرات الإيرانية». ومن جهتهم، قال مسؤولون إسرائيليون كبار للموقع إنّ «النوايا الصينية ليست واضحة»، وإنّ إسرائيل نقلت «رسائل استفهامية إلى بكين».

وفي محاولة لفهم «التحوّل» الذي يتحدّث عنه المراقبون الغربيون بشكل متزايد أخيراً، أوردت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية تقريراً شبّهت فيه المنافسة الدائرة في الشرق الأوسط بـ«صراع الحرب الباردة في الثمانينيات»، مشيرةً إلى أنّ الصين، «ومن أجل حماية استثماراتها في إيران، تشعر بأنّها بحاجة إلى مساعدة النظام في إعادة بناء قدراته العسكرية».

وأشار معدّ المقال، إلى أنّ ما سمعه من المسؤولين الصينيين، في أثناء زيارته إلى هونغ كونغ، هو أنّ «مصالح الصين تتمثّل بضرورة بيع وشراء البضائع، ولا سيّما الطاقة من المنطقة»، مما يعني أنّ بكين تطمح إلى «الاستقرار الإقليمي والتدفّق الحرّ لموارد الطاقة وحرية الملاحة والوصول إلى الأسواق».

كذلك، فإنّ الصراع بين بكين وواشنطن، - ورغم كونه يتمركز بشكل أساسي حول تايوان، فهو يتمظهر، من دون شكّ، في أجزاء مختلفة من العالم، بما فيها الشرق الأوسط. وهناك، عمدت الصين إلى عقد صفقاتها الخاصة مع قوات صنعاء، والتصعيد في خطابها المعادي لإسرائيل، كأساليب «منخفضة التكلفة» لإزعاج واشنطن. على أنّ ما تقدّم «يختلف تماماً عن النهج الذي تتّبعه في التعامل مع إيران»، لا سيّما وأنّ «الجمهورية الشعبية» هي «بحاجة فعلياً إلى طهران».

واستذكر الكاتب أنه في عام 2021، وقّع وزيرا خارجية البلدين اتفاقية تعاون مدّتها 25 عاماً. ورغم أنّ النسخة النهائية لم تُنشر أبداً، فقد حصلت صحيفة «نيويورك تايمز»، آنذاك، على مسوّدة من الاتفاقية، تلزم بكين باستثمار 400 مليار دولار في إيران مقابل إمدادات متواصلة من النفط بأسعار مخفّضة. ومع أنّ سهولة وصول بكين إلى موارد الطاقة مثّلت عنصراً أساسياً في الاتفاق، فإنّ المشروع «تضمّن أيضاً، بنوداً عن مشاريع البنية الأساسية وتعزيز التعاون الدفاعي والأمني». وبحسب التقرير، «حتى لو انحرفت الاتفاقية النهائية عن المسوّدة، فإنّ تجارة النفط وحدها تشير إلى علاقة أوثق بين بكين وطهران ممّا يقدّره المحلّلون وصنّاع السياسات بشكل عام. ولهذا السبب «وعلى عكس ادّعاءات (الواقعيين والمنتقدين الانعكاسيين لإسرائيل)، فإنّ الحرب التي اندلعت في حزيران بين إيران وإسرائيل لم تكن مفيدة لبكين».

كذلك، فإنّ «إيران الضعيفة وغير المستقرّة من شأنها أن تلحق الضرر بالصينيين اقتصادياً وجيوستراتيجياً». إذ إلى جانب مسألة النفط، «في حال انهيار النظام الإسلامي ووصلت قيادة جديدة أكثر قرباً من الولايات المتحدة إلى السلطة، فمن المرجّح أن يؤدّي ذلك إلى تعريض قدرة بكين على التفوّق على واشنطن في المنطقة للخطر». ومن هنا، يبدو من المنطقي جدّاً، طبقاً لأصحاب الرأي المتقدّم، «أن تتحرّك الحكومة الصينية بسرعة لإعادة بناء قدرات الدفاع الجوّي الإيرانية ومخزونها من الصواريخ الباليستية».

> **يختلف نهج بكين مع اليمن وإسرائيل عن ذاك الذي تتّبعه في التعامل مع إيران**

وبالاستناد إلى ما يصفه التقرير بـ«قواعد اللعبة الإقليمية» منذ عقود في الشرق الأوسط، فإنّ الصراع بين بكين وواشنطن هو «جزء، من تلك القواعد»؛ على سبيل المثال، في عام 1967، تحرّك السوفييت بسرعة لإعادة بناء القوات المصرية بعد الانتصار الذي حقّقته إسرائيل في حرب الأيام الستة، باعتبار أنّ إلحاق الأخيرة الهزيمة بـ«وكلاء» موسكو في ذلك الصراع، كان بمثابة انتصار للولايات المتحدة أيضاً.

ورغم أنّ هذا التشبيه «يبدو بعيداً عن الكمال»، في ظلّ وجود اختلافات كثيرة في العلاقات بين الدول، فمن الصعب «عدم استعادة أجواء الثمانينيات مجدّداً، أي عندما كانت الصراعات ذات المحصّلة الصفرية —تحت مستوى المنافسة بين القوى العظمى— هي السائدة، وكان العالم أكثر خطورة بكثير».

مصر لسفرائها في العالم
عنّفوا المحتجّين على حصار غزة!

القاهرة - الأخبار

بات استخدام العنف في مواجهة المحتجّين أمام السفارات أو القنصليات المصرية في الخارج سياسة ممنهجة تتبنّاها وزارة الخارجية تحت إشراف الوزير بدر عبد العاطي، بدعم مباشر من أجهزة المخابرات، ضدّ أي تحرّك احتجاجي مرتبط بسياسات القاهرة، وخصوصاً حيال قطاع غزة. وياتي هذا بعد تسريب فيديو لوزير الخارجية، منذ نحو أسبوعين، يتحدّث فيه مع السفير المصري لدى هولندا عماد حنا، موبّخاً إياه لأنه لم يلجأ إلى العنف ضدّ محتجّين حاولوا إغلاق السفارة في لاهاي بقفل واجهتها وتشويهها، وذلك في إطار الدّعوات إلى التظاهر أمام السفارات المصرية للتنديد بغلق معبر رفح والمشاركة في حصار قطاع غزة. وظهر عبد العاطي في التسجيل منفعلاً، ووجّها اللوم إلى السفير، الذي اتّهمه بالتقصير في حماية السفارة، معتبراً أنّ ما جرى شجّع على محاولة تكرار الأمر نفسه في دول أخرى. وقال عبد العاطي: «أنا أقول هذا الكلام على مسؤوليّتي وأنا وزير الخارجية، مَن يحاول وضع قفل على باب السفارة أو وضع دهان (طلاء) عليه، يتمّ الإمساك به وتكتيفه ووضعه داخل السفارة واستدعاء الشرطة، وغير مقبول أن يلمس أحد جدار السفارة».

وتضاف إلى ما تقدّم، سلسلة وقائع شكّلت مؤشّراً واضحاً على إعطاء الضوء الأخضر للدّبلوماسيّين والعاملين في البعثات المصرية، للتعامل العنيف مع المتظاهرين. ومن بين تلك الوقائع، حادثة نيويورك الأسبوع الماضي، التي جرى خلالها احتجاز شقيقَين، أحدهما طفل يبلغ 15 عاماً، بعد تعنيفهما واقتيادهما بالقوة إلى داخل القنصلية المصرية، قبل تسليمهما إلى الشرطة الأميركية التي أفرجت عنهما في وقت لاحق، علماً أنه جرى اتخاذ الإجراءات الأميركية ضدّهما بناءً على طلب القنصلية، في وقت أظهرت فيه مقاطع فيديو متداولة إدخالهما إلى مقرّ القنصلية بالقوة من جانب العناصر المصريين.

وفي لندن، تصدّى رئيس «اتحاد شباب المصريين في الخارج»، أحمد عبد القادر المعروف بـ«ميدو»، ونائب رئيس الاتحاد، أحمد ناصر، للمحتجّين أمام السفارة المصرية في العاصمة البريطانية، قبل أن تلقي الشرطة البريطانية القبض عليهما، ويسارع عبد العاطي نفسه إلى الاتصال بمستشار الأمن القومي البريطاني، جوناثان باول، لبحث ملابسات التوقيف. وأكّد عبد العاطي للمسؤول البريطاني أنّ الوزارة تتابع الأمر بـ«اهتمام بالغ»، مشدّداً على أنّ مصر لن تتهاون في حماية أبنائها بالخارج. كما كلّف الوزير السفارة المصرية في لندن بالتواصل مع السلطات البريطانية المتخصّصة لتقديم الخدمات القنصلية اللازمة، ومتابعة مستجدّات التحقيقات عن قرب، الأمر الذي دفع السلطات البريطانية إلى الإفراج عن ناصر مساء أمس، مقابل الإبقاء على عبد القادر، الذي يُعرف بتصدّيه المتكرّر للتظاهرات أمام السفارات المصرية، قيد التوقيف. وعقب الإفراج عنه، قال ناصر، في منشور عبر «فيسبوك»، إنّ «مصر دولة قوية وجبارة والحمد الله أنا خرجت حالاً». وفي منشور آخر، قال: «مصر العظيمة... ألف شكر على موقف متوقّع من أعظم وأشرف دولة في الدنيا، إن شاء الله ابن مصر البطل هيخرج، إن شاء الله». شكراً يا بلادي»، في إشارة إلى عبد القادر.

وتزامنت خطوات عبد العاطي مع وصف الإعلام الحكومي، أو المحسوب على السلطات، عبد القادر المعروف بتحريضه على المعارضين المصريين في الخارج، بـ«البطل المصري المدافع عن بلاده»، الأمر الذي تعزوه مصادر مطّلعة إلى «توجيه الإعلام الرسمي المصري باتّهام بريطانيا بازدواجية المعايير، في ظلّ استهداف شاب يعبّر عن دعم بلاده، ورفضه محاولات جماعة الإخوان (الإرهابية) التنيل من صورة مصر».

وبحسب المصادر التي تحدّثت إلى «الأخبار»، فإنّ «النهج الجديد في التعامل مع المحتجّين أمام السفارات، جاء بعدما تشاركت الخارجية والمخابرات في صياغة طريقة للردّ العنيف على المتظاهرين المعترضين على سياسات مصر تجاه غزة». وبالعودة إلى الفيديو المسرّب، تقول المصادر نفسها إنّ تسريبه كان «مقصوداً»، لافتة إلى أنّ التوجيهات الإعلامية من المخابرات تركّزت على «ضرورة دعم موقف الوزير وحديثه عن المعاملة بالمثل مع السفارات الأجنبية التي لا توفّر دولها حماية للسفارات المصرية، مع تعهّد بتخفيف الحراسة عن سفارة هولندا قبل أن يعلن عبد العاطي تلقّيه اتصالاً من نظيره الهولندي ومناقشة الأمر والاعتذار عنه».

وهكذا، فإنّ هذا التحوّل في أداء الخارجية المصرية يشرعن عملياً منح السفراء والدبلوماسيين سلطات استثنائية لمواجهة المعارضين، ما ينذر بمزيد من التوترات القانونية والسياسية مع الدول المضيفة، وسط تصاعد انتقادات داخلية محدودة، أبرزها من عضو لجنة العفو الرئاسي، المحامي طارق العوضي، الذي وجّه انتقادات لاذعة إلى عبد العاطي، ووضع علامات استفهام حول طريقة «إدارة الأزمة» وغياب القنوات الدبلوماسية التقليدية.

يُعرف عبد القادر بتحريضه على المعارضين المصريين في الخارج (أ ف ب)

سوريا

الاتفاق الأمني الإسرائيلي - السوري [3/1]

دمشق تستسلم «طوعاً» لمطالب تل أبيب

يحيى دبوق

تقترب إسرائيل وسوريا الجديدة بقيادة أحمد الشرع، من التوصّل إلى اتّفاق أمني يُعيد تشكيل العلاقة بين الجانبَين، ما بعد سقوط النظام السوري السابق. اتفاق يبدو أقرب تفاهم أمنيّ عمليّ، لا يقوم على المساومة والتسويات، بل على حسابات واقعية فرضتها إسرائيل بعد سقوط النظام، وتعمل الآن على قوننتها عبر تفاهمات تنتج «اتفاق اللّا حرب»، كما يوصف في تل أبيب، وليس سلاماً أو تطبيعاً. على أنّ الشرع لا يمتلك في حوزته خيارات كثيرة، إذ يبدو أن جلّ ما يسعى وراءه، هو البقاء في السلطة، ويرهن رغبته تلك برضى القوى الخارجية عنه، ولا سيّما الولايات المتحدة وإسرائيل. من هنا، يصبح التوجّه إلى التفاهم مع هذه الأخيرة، ضرورةً «وجودية»، وانحناءً تحت الضغط، وخضوعاً لواقع لا قدرة للشرع على تغييره، وليس خياراً تفاوضيّاً، أو مبادرة إستراتيجية.

من ناحية إسرائيل، لا يوجد في الاتفاق أيّ تنازل جوهري: فهي لا تقدّم اعترافاً، ولا تُطبّع علاقات، ولا تنسحب من أيّ موقع إستراتيجي سيطرت عليه في الأراضي السورية؛ بل على النقيض من ذلك: تَصرّ على البقاء في قمّة الحرمون ومناطق أخرى في جنوب سوريا. وكما أكّد وزير الأمن، يسرائيل كاتس، فإنّ إسرائيل «لا تتفاوض من موقع ضعف، بل من قمّة القوّة»: جيش سوري منهار، لا يمتلك صواريخ ولا طائرات، ونظام جديد يعتمد على دعم أميركي للبقاء. ولذلك، فإنّ ما تطلبه تل أبيب من دمشق ليس سوى الالتزام بقواعد جديدة فرضتها، هي: لا «ميليشيات جهادية» على الحدود (بمعنى لا جيش سورياً جديداً)، لا نشاط أو نفوذ إيرانيَين، «حماية الأقلية الدرزية»، مع الالتزام بعدم التصعيد الأمني ومنعه. وتلك شروط لا تمثّل تنازلاً من جانب إسرائيل، بل فرضاً للاستقرار، وفق معاييرها.

من جهتها، تؤدّي الولايات المتحدة، بإدارة دونالد ترامب، دور المحرّك الرئيس في هذا التقارب؛ إذ تضغط على إسرائيل لتسريع المفاوضات، بهدف تحقيق إنجاز دبلوماسي رمزي يريده الرئيس الأميركي الساعي لترسيخ صورته كـ«مهندس للسلام» في الشرق الأوسط، ويسعى إلى إعلانه بوصفه اتفاقاً بين إسرائيل وسوريا في الأمم المتحدة، حتى لو كان محدود الأبعاد. وإن كان هذا ما يقال عن الدافع الأميركي، إلّا أنّ غايات واشنطن تبدو أوسع وأكثر طموحاً ممّا يجري تداوله بين المراقبين، فهي تسعى إلى اتفاق يعبّر في عمقه عن رؤية إستراتيجية تُعيد تشكيل خريطة الأمن في الشرق الأوسط، وفقاً لمصالح إسرائيل.

وهكذا، فإنّ ما يبدو «تنازلاً تكتيكياً» من جانب إسرائيل، وفقاً لكتابات معارضة للاتفاق في الإعلام العبري، هو في الواقع استثمار إستراتيجي في نظام أمني جديد، يُقصي إيران، ويُضعف الجهات غير الدُّولية المعادية لإسرائيل، ويُرسي «استقراراً دائماً» على الحدود الشمالية للكيان، كما يرسّخ مفهوماً جديداً عنوانه: استقرار الدول ودعم أميركا لها، يستند إلى التزاماتها بأمن إسرائيل.

إلّا أنّ تل أبيب، ورغم ميلها إلى هذه الصفقة، لا تُسرّع من خطواتها مع الجانب السوري، كونها تريد اتفاقاً عملياً وغير إعلامي، يُبنى على واقع ميداني مستقرّ، لا على وعود سياسية قد لا تصمد. وفي التسريبات، لا يقتصر الأمر على ترتيبات عسكرية وأمنية في الجولان والجنوب السوريَّين، بل يشمل: وقفاً دائماً لإطلاق النار بين الجانبَين؛ تجميد الوضع على الحدود، أي أنه لن تكون هناك عودة للنظام السوري إلى الجولان، ولا انسحاب إسرائيلي من المناطق التي توغّل فيها الاحتلال عقب سقوط النظام؛ تبادل للمعلومات الاستخبارية لمكافحة التنظيمات الجهادية؛ حرية الحركة على طول الحدود؛ ودعم وإشراف أميركيان، عبر قوات مراقبة أو آلية تفاهمات لم تُحدَّد بعد.

وتبرز، في ضوء التسريبات، فجوة تتعلّق بخلافات جغرافية على حدود الاتفاق: هل يجري الاستناد إلى ترتيبات عام 1974، أم إلى جغرافيا الوضع القائم؟ وهو خلاف يجري تداوله والبحث فيه على طاولة التفاوض، رغم إدراك الشرع، الذي يحتاج إلى أن يُظهر داخلياً أنه لم يُوقّع على تنازلات جغرافية، وأنّ إسرائيل لن تنسحب إلى الحدّ القديم. أمّا الحلّ المرجّح، فيكون بصيغة دبلوماسية غامضة تُعيد التأكيد على «وقف إطلاق النار لعام 1974»، من دون تغيير في مواقع القوات على الأرض. وبهذه الطريقة، يُحافظ الشرع على ماء وجهه، بينما تُبقي إسرائيل على عمقها التكتيكي الذي رسّخته بعد سقوط نظام الأسد.

أيضاً في التسريبات، هناك بند نزع سلاح الميليشيات، أي التأكيد أنه لا مكان لميليشيات خارج سلطة الدولة، وهو ما يفيد إسرائيل في سردية محاربة «الجماعات الجهادية» على اختلافها، لكنه يحمل تهديداً مباشراً للدروز. أمّا البند المحقّق المتّفق عليه بين الجانبَين، فهو منع النفوذ الإيراني في الساحة السورية.

وفي ما لو جرى التوقيع على الاتفاق، كما هو مخطّط، فإنّ ذلك لا يُغيّر جوهر العلاقة بين الطرفين، لكنه يُرسّخ واقعاً جديداً: سوريا، بعد سقوط نظام الأسد، لم تَعُد قوّة عسكرية ولا لاعباً إقليميّاً مستقلّاً، بل دولة منهارة تبحث عن شرعية وبقاء. ومن ناحيتها، لا تقدّم إسرائيل تنازلات، بل تفرض شروطها في بيئة أمنية مواتية لها. وعليه، فإنّ الاتفاق سيمثّل بداية لنظام أمني إقليمي جديد، لا يقوم على المصالحة، بل على الحسابات الباردة وفرض الإرادات على الآخرين من موقع القوّة والسيطرة الفعلية على الأرض، أي وفقاً للواقع الذي لا يمكن تجاوزه.

> سوريا، بعد سقوط نظام الأسد، لم تَعُد قوّة عسكرية ولا لاعباً إقليمياً مستقلّاً

تبرز، في ضوء التسريبات، فجوة تتعلّق بخلافات جغرافية على حدود الاتفاق

العدوان أقرب إلى دمشق
إسرائيل للشرع: لا بديل من الإذعان

عامر علي

تتابع إسرائيل، برّاً وجوّاً، عدوانها المستمرّ على سوريا وتحديداً جنوبها الذي أصبح بمثابة باحة خلفية لتل أبيب، ينفذ فيها جنود الاحتلال حملات عسكرية وأمنية «أمان» تامّ. ويقابل ذلك بشبه تجاهل من الإدارة الجديدة، التي تسعى، بوساطة أميركية – فرنسية، إلى توقيع اتفاقية أمنية مع إسرائيل، ترسم الأخيرة ملامحها بالقوّة.

وبينما كان وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، يعلن، عبر منشور له على منصة «إكس»، أنّ قوات الاحتلال لن تتخلّى عن جبل الشيخ الإستراتيجي الذي يشرف على مساحات واسعة من سوريا ولبنان والأراضي المحتلة، مكرّراً ما سمّاه دعم الدروز - في إشارة إلى تزكية تل أبيب مطلب انفصال المحافظة -، نُفّذت مسيّرات إسرائيلية اعتداءات على مواقع عسكرية قرب دمشق، تسبّبت بمقتل وإصابة عدد من جنود الجيش الناشئ، وطاول العدوان نقطة عسكرية في منطقة الكسوة بالقرب من طريق السويداء في ريف دمشق، مستهدفاً بشكل مباشر قوة من «النخبة»، بعد ساعات من اعتداء ممائل طاول منزلاً في المنطقة، وأودى بحياة شخص على الأقل، وفق ما أكّدت مصادر محلّية. كما أتى الاستهداف بعد عدوان آخر طاول قرية طرنجة في ريف القنيطرة، وأدّى إلى مقتل مدني، وبالتوازي مع توغّل عسكري في بلدة سويسة في ريف القنيطرة، حيث أقدم عناصر الرتل المؤلّف من أكثر من 30 آلية على مداهمة عدد من المنازل، وقاموا باعتقال شاب من أبناء البلدة، من ثم اقتياده إلى داخل الجولان المحتل.

وإذ تجاهلت وسائل الإعلام المقرّبة من السلطات الانتقالية عدوان الكسوة، فهي تداولت أنباء عن انفجار عبوة ناسفة بقوة عسكرية، في ما يبدو أنه محاولة لامتصاص التصعيد الإسرائيلي، الذي جاء بعد يوم واحد من إصدار الخارجية السورية بياناً ندّدت فيه باقتحام قوات الاحتلال منطقة بيت جن، على مسافة نحو 50 كيلو متراً فقط من العاصمة. كما جاء بعد ساعات قليلة أيضاً من إصدار الخارجية بياناً ندّدت فيه بالاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة، مطالبة المجتمع الدُّولي بالتحرّك العاجل لوضع حدّ لهذه الانتهاكات المستمرّة.

وفي بيانها، ردّت الخارجية على تصريحات كاتس، وقالت: «تدين الجمهورية العربية السورية بأشدّ العبارات الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على أراضيها، والتي أسفرت عن استشهاد شاب جرّاء قصف منزله في قرية طرنجة بريف القنيطرة الشمالي، إضافة إلى توغّل قوات الاحتلال الإسرائيلي وشنّها حملات اعتقال بحق المدنيين في بلدة سويسة، وإعلانها الاستمرار في التمركز غير المشروع في قمّة جبل الشيخ والمنطقة العازلة». وتابعت أنّ «هذه الممارسات العدوانية تمثّل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدُّولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتشكّل تهديداً مباشراً للسلم والأمن في المنطقة».

وأتت حملة التصعيد الإسرائيلي بالتزامن مع الزيارة التي أجراها وفد أميركي برئاسة المبعوث الخاص إلى سوريا، توماس برّاك، وضمّ عضو مجلس الشيوخ، السيناتور جين شاهين، وعضو مجلس النواب، جو ويلسون. وكانت أعلنت وزارة الخزانة الأميركية، في سياق متابعة الأوامر التنفيذية الصادرة عن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بشأن رفع العقوبات، والتي تشمل القرارات الرئاسية فقط، إزالة اسم سوريا من لوائح العقوبات المفروضة في مدوّنة القوانين الفيدرالية. ويعني ذلك استمرار قانون «قيصر» الذي تسعى السلطات الانتقالية، عبر لقاءاتها المتكرّرة مع أعضاء في الكونغرس، إلى إبطاله في وقت يتمّ فيه تداول مسوّدة قرار تمنع رفع القانون، وتحظر على الرئيس تقديم أي استثناءات منه.

والتقى المبعوث الأميركي - الذي تصدّر عملية «الانفتاح» المستمرّة التي تقودها الولايات المتحدة والسعودية وقطر وتركيا، وتشمل استثمارات مليارية لا تزال حبراً على ورق -، قبيل لقائه والوفد الذي يرافقه، الرئيس السوري في المدّة الانتقالية، أحمد الشرع، قائد «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، مظلوم عبدي، ووفداً من «الإدارة الذاتية» بضمّ إلهام أحمد، الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية. وبينما تداولت وسائل إعلام أنباء عن عقد هذا اللقاء في العاصمة دمشق، مقرونة بتحليلات حول إمكانية توسّط برّاك لعقد جلسة حوار جديدة بين عبدي والشرع، نفت مصادر مطّلعة صحة هذه الأنباء. وأكّدت المصادر أنّ اللقاء تمّ عقده في عمّان، حيث ناقش الطرفان الملفّ السوري، ومفاوضات انضمام «قسد» إلى هيكلية وزارة الدفاع، وفق اتفاقية العاشر من آذار. ويجيء ذلك في وقت دخلت فيه هذه الاتّفاقية متاهة التفاصيل المتشعّبة، في ظلّ محاولة السلطات الانتقالية فرض سيطرة مركزية، ورفض «قسد» هذا الطرح، وإصرارها على إقامة نظام «لا مركزي»، بدأ يحظى بقبول أميركي، وفق ما أعلن برّاك في وقت سابق.

> أكّدت مصادر أنّ لقاء برّاك – عبدي تمّ عقده في عمّان

تزامنت حملة التصعيد الإسرائيلي مع زيارة برّاك إلى دمشق (أ ف ب)

تقرير

سفارة في زامبيا
إسرائيل توسّع «أمّة المتصهينين»

محمد عبد الكريم أحمد

في موازاة تصعيدها العسكري في قطاع غزة، أوفدت إسرائيل وزير خارجيتها، جدعون ساعر، إلى زامبيا، الأسبوع الماضي، لإعادة افتتاح سفارتها المُغلقة منذ أكثر من 50 عاماً هناك. وتوّجت الخطوة المتقدّمة، العلاقات المتنامية بين الجانبين، فيما عُدّت إشارة إلى تجدّد اهتمام الكيان بتوسيع قاعدة وجوده الدبلوماسي في القارة الأفريقية.

تعهّد مسؤولون زامبيون، خلال زيارة ساعر بلادهم، بالالتزام بتعميق العلاقات مع إسرائيل، والبناء على خطوة الرئيس الزامبي، هاكيندي هشيليما، بالمشاركة في اجتماعات «المنتدى العالمي للجنة اليهودية - الأميركية» في نيويورك في العام الجاري، لغاية تعزيز دور زامبيا المتصاعد في «التحالف الثلاثي الأطراف بين أفريقيا وإسرائيل والولايات المتحدة»، بينما تترقّب لوساكا استضافة قمة التكنولوجيا الزراعية الثانية لـ«اللجنة اليهودية - الأميركية». من جانبه، فسّر ساعر خطة إسرائيل لإعادة فتح سفارات لها في أفريقيا، انطلاقاً من زامبيا، بالنظر إلى «الصلات القديمة والقيم المشتركة معها كافّة من المؤمنين» (بالأفكار الصهيونية). أيضاً، حملت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي وعوداً بتعميق التعاون الاقتصادي بين الجانبين، في قطاعات الزراعة والصحة، والتوسّع في برنامج المنح التعليمية للطلاب الزامبيين؛ وهي القطاعات التي عوّلت عليها إسرائيل تقليدياً في نظرتها إلى الدول الأفريقية منذ خمسينيات القرن الماضي (إضافة إلى قطاع التعاون الأمني والاستخباري). يُذكر أن إسرائيل تستضيف في صحراء النقب، مئات الطلاب الزامبيين الذين يتخصّصون في مجال الزراعة، وهي قدّمت لهم دورات تخصصية في إدارة المياه، والأمن الغذائي والابتكار الزراعي.

زامبيا منصة انطلاق إسرائيلية في أفريقيا؟

احتفت اللجنة اليهودية - الأميركية (25 الجاري) بتطوّر العلاقات الإسرائيلية - الزامبية، واعتبرته مؤشراً دالّاً على توسّع الوجود الإسرائيلي في أفريقيا، ومثالاً جديداً على جدوى هذا التوسّع. ولفتت اللجنة إلى أن خطوات إسرائيل نحو زامبيا تجسّد تجدّد الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا، «كجزء من استراتيجية إقليمية (إسرائيلية) أوسع نطاقاً»، تضاف إلى نموّ علاقاتها مع «رواندا ونيجيريا وإثيوبيا وتشاد والسودان».

ويبدو أن هذا التطوّر يقوم في جوهره على توظيف أفكار دينية لوضع أسس لتعاون إسرائيلي - أفريقي - أميركي، وعلى نحو يتّسق مع طبيعة الحكومة الإسرائيلية المتطرّفة، وفهمها لمقدّرات توظيف «الصهيونية المسيحية» أفريقياً. وتجلّى ذلك في مجمل تصريحات ساعر خلال وجوده في لوساكا، ووصفه علاقات الكيان بزامبيا، بأنها «بين مؤمنين».

وعلى نطاق أوسع، يمكن فهم هذا التوجّه الإسرائيلي، وآفاق تعمّقه، ضمن مقاربة أميركية - أوروبية لاحتواء زامبيا اقتصادياً وسياسياً، وعبر رافعة محدّدة للغاية: مشروع «ممرّ لوبيتو»، الذي يهدف إلى تيسير نقل الموارد المعدنية في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا عبر المحيط الأطلسي، علماً أن واشنطن وعواصم غربية أخرى تعهّدت بتمويله بقيمة أربعة مليارات دولار. وبعد زيارة ساعر بساعات، أعلنت شركة الكهرباء الوطنية في زامبيا تأسيس مشروع مشترك مع مجموعة «أنزانا» للكهرباء بقيمة 300 مليون دولار لتوفير إمدادات الكهرباء لنحو مليوني زامبي يقطنون في نطاق «ممرّ لوبيتو» حتى عام 2030.

ووُصف المشروع بأنه الأحدث في الممرّ، وأنه لا يمكن فصل الوجود الإسرائيلي عن تطوّراته، ولا سيما أن الاتفاق مع مجموعة «أنزانا» حظي بدعم مستثمرين أميركيين أفراد، وشركة «Gridworks Development Partners» المملوكة للحكومة البريطانية. ويعزّز ما تقدّم، سياسات توظيف قوى إقليمية (مثل الهند وإسرائيل) في هذا المعبر الحيوي، الذي لا ينفصل عن المواجهات الأميركية الراهنة مع عدد من الفاعلين في أفريقيا، وفي مقدّمهم الصين.

وتمثّل زامبيا، انطلاقاً من الهجمة الأيديولوجية الراهنة التي يقودها ترامب وأعوانه في أفريقيا، قاعدة مهمّة، لوقوعها في أفريقيا الجنوبية (أو خط المواجهة الأول بين ما يُعرف بالجنوب العالمي وقوى الاستعمار الاستيطاني التقليدية السابقة في القارة)، ووفرة الموارد المعدنية المهمّة فيها (وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، والتي تشكّل معاً حاضنة ممرّ لوبيتو)، وترسّخ أفكار المسيحية الصهيونية داخلها.

> افتتحت لوساكا سفارة لها في تل أبيب في عام 2015

إسرائيل واجدة هيشيليما للانتخابات 2026: دعم كامل

رَكّز التقارب الزامبي - الإسرائيلي، والدعم الأميركي الكبير له، فرص نجاح الرئيس هيشيليما في الانتخابات الرئاسية المُقرّرة في العام المقبل. فقد جاء التقارب وسط نجاحات اقتصادية مهمّة للرئيس، من مثل خفض أسعار الوقود بعد استدامة العمل في خط أنابيب «تازاما» الذي ينقل الغازَين من تنزانيا إلى زامبيا، ويغطّي نحو 80% من حاجات الأخيرة. وأثار تجديد العمل بالخط (2023) انتقادات كبيرة وقتها على خلفية اتّباع سياسة نزع الأراضي من المواطنين بالقوّة، فيما يبدو أن هيشيليما نجح في تأمين تمديد العمل ببرنامج «صندوق النقد الدولي» الموجّه لبلاده لمدّة عام آخر، لينتهي في تشرين الأول 2026. كما يحظى هيشيليما بتأييد كبير، وغير مسبوق، من إسرائيل وجماعات يهودية فاعلة في الولايات المتحدة، إذ نقل خلال مشاركته في «المنتدى العالمي للجنة اليهودية - الأميركية 2025»، رسالة قوية مفادها أن زامبيا تأتي في بؤرة تحالف ثلاثي نام بين أفريقيا وإسرائيل والولايات المتحدة، مُرجعاً ذلك إلى تركيز لوساكا على ما قال إنه «القيم المشتركة والمبادئ الديمقراطية والابتكار والفرصة الاستراتيجية».

أبو علي مصطفى: حين يصبح الدم زمناً

مروان عبد العال *

في السابع والعشرين من آب 2001، اغتالت طائرات الاحتلال الإسرائيلي الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القائد أبو علي مصطفى، وهو في مكتبه في رام الله. لكنّ الحدث، برغم قسوته وفداحته، لم يتوقف عند لحظة الدم والانفجار؛ بل صار علامة فارقة في الوعي الفلسطيني والعربي، وفتح سؤالاً أوسع عن الزمن، والذاكرة، والاستمرار، هو زمن نوعي يتجاوز قياسات الزمن الكمية ليصبح حالة وجودية حية تتشابك فيها الفردانية والجماعية، الماضي والحاضر والمستقبل، الألم والأمل.

أبو علي الفلسطيني، في زمن فلسطين، أرض الإبادة والولادة؛ الطائرات تقصف، البيوت تُهدم، الشهداء والشواهد والكل يُغتالون، والأحلام تتعرض لمحاولة المحو والمسح اليومي.

ومع ذلك، كل موت يصبح ولادة، كل خراب يفتح نافذة جديدة، كل دم يسيل يتحوّل إلى شريان للمستقبل، وإن الزمن الفلسطيني لا يُقاس بالساعات بل بفلسطينيته. إن فلسطين بالنسبة إليه لم تكن خريطة على الورق ولا شعاراً يُرفع في المناسبات؛ كانت دماً في العروق، ووصية الأمهات، وأفقاً لا يُختصر. فلسطين هي الأرض التي تحفظ أسماء شهدائها كما تحفظ الأم أسماء أبنائها، وهي التاريخ الذي لا يموت مهما تغيّرت الوجوه والحدود. وإن تعريف فلسطين لا يكون بمقاس المانحين: والدستور يُكتب بعد التحرير.

هنا يحضر تحذير جورج حبش: «الاستقلال الوطني لا يُمنح والدولة مهمة كفاحية طويلة ولن تُستجدى من العدو، بل تُنتزع من قلب المعركة». بمعنى أن التحرير هو الشرط الأول، هو التربة التي تُزرع فيها الشرعية الحقيقية، والدستور حينها يكون عقداً بين الأحرار لا شرطاً يضعه الاستعمار.

> وتستمر قافلة الشهداء، أبناء الفكرة، وكتائب أبو علي مصطفى، من قادتها الذين تقدّموا الصفوف بهامة وشموخ نضال عبد العال ونخوة أبو خليل وشاح وصلابة روح عماد ومفيد وعبد وأحد عشر كوكباً من شهداء الإسناد، وصولاً إلى كل اسم لم يُذكر بعد

في زمن أراده أبو علي مصطفى أن يكون كل جهد فيه مُسخّراً لمواجهة سرطان الاستيطان، نجد البيروقراطية الخائبة تحرف الصراع إلى جدل عقيم حول شكل الحكم، هياكله، وصلاحياته. وكأنها تنسى أن الشرعية الحقيقية ليست في الدستور ولا في المناصب، بل في القدرة على البقاء، الصمود، وحماية الشعب الذي نصفه في الشتات. ما كان يمقته أبو علي بحسّه الثوري وصلابته ومبدئيته أن تضيع البوصلة حين يصبح الشكل غاية، ويذوب الجوهر، وتتآكل روح الثورة التي انطلقت من أجل التحرر الوطني والحرية المنشودة.

أبو علي القائد والشهيد والوصية والنشيد الذي طالما ردّده في المهرجانات الجماهيرية، كلماته كانت تجسد الزمن الفلسطيني، تشكل جسراً بين الحاضر والماضي والمستقبل، وتخبر كل من سمعه: كل خطوة لك في النضال هي استمرارية لقافلة الشهداء، وكل دم يسقط ليس نهاية، بل بداية جديدة. وهي كتبت على قبر الشهيد القائد وديع حداد في بغداد، الوصية المستمرة من كلمات الشاعر الفلسطيني ابن غزة معين بسيسو:

«أنا إن سقطت فخذ مكاني يا رفيقي في الكفاح...
وانظر إلى شفتيّ أطبقتا على هوج الرياح
أنا لم أمت! أنا لم أزل أدعوك من خلف الجراح...».

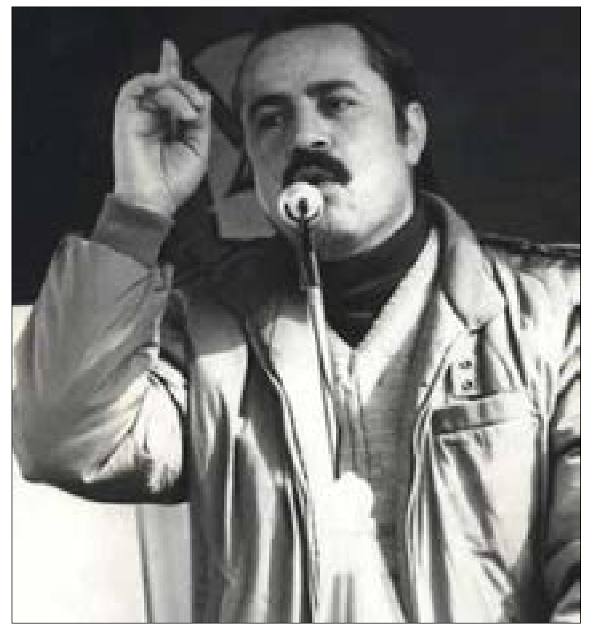

أبو علي الرفيق الذي علّم أن «الجبهة الشعبية» لم تكن طارئة على النسيج الوطني؛ هي امتداد في الزمن الفلسطيني، وجزء أصيل من العصب المركزي للمشروع التحرري الفلسطيني. في كل مفصل، تجدها تؤكد أن القضية ليست ملكاً حصرياً لتنظيم أو فصيل أو فرد، بل مشروع جماعي. من شوارع العالم الفسيحة من وراء المحيطات إلى الأزقة الضيقة في غزة، من مخيمات الشتات إلى ساحات الضفة، إلى مخيمات لبنان يوم تحوّلت أعمدة الخيام إلى بنادق.

وتستمر قافلة الشهداء، أبناء الفكرة، وكتائب أبو علي مصطفى، من قادتها الذين تقدّموا الصفوف بهامة وشموخ نضال عبد العال ونخوة أبو خليل وشاح وصلابة روح عماد ومفيد وعبد وأحد عشر كوكباً من شهداء الإسناد، وصولاً إلى كل اسم لم يُذكر بعد، كلهم يكرّسون معنى واحداً: أبو علي مصطفى ما زال في قلب المعركة، والقضية لن تمحوها نيران الإبادة، والمعركة مستمرة مهما تغيّرت الوجوه.

إنّ أخطر ما نواجهه اليوم هو انفصال الإنسان عن قضيته. حين تتحوّل الحياة إلى مجرد صراع من أجل البقاء، تنطفئ فكرة المعنى، ويتحوّل الإنسان إلى كائن وظيفي، بلا انتماء، بلا أثر. والمجتمعات التي تفقد حسّ الموقف، تفقد قدرتها على النهوض، لأنها تُنتج أجيالاً مدجّنة على الحذر، لا على الشجاعة.

أبو علي القائد المقاوم دون ادّعاء، الذي اعتبر بسطاء الناس هم الملح: وهو واحد منهم، مع الفلاح الذي يحرس زيتونه، المرأة التي تَحوك العلم بيديها، العامل الذي يحمل فلسطين في حقيبته، الطالب الذي يكتب على جدار مدرسته شعار الحرية. هؤلاء هم قلب المشروع النضالي، وهم من حافظوا على نبضه، حين خانته بعض السياسات، ظل وطنياً يسارياً ديمقراطياً مؤمناً بعروبته وفلسطينيته مهما عصفت الرياح وتنازعت الرايات.

وإنّ جغرافيا النضال لم تكن حكراً على مدينة أو قرية؛ كانت خارطة دم وحلم تمتد من عكا إلى رفح، من مخيمات لبنان إلى شوارع عمان ودمشق، وصولاً إلى العواصم التي استضافت الثورة أو حاصرتها. كل موقع كانت له بصمته: جبال الضفة، أنفاق غزة، شتات اللجوء، وساحات الأسر وأقبية الزنازين.

هو الوحدوي، الذي رأى أن الفصائل الفلسطينية جميعها، رغم اختلافاتها، كانت بالنسبة إليه أدوات لمعركة أكبر. الوحدة لم تكن شعاراً بل هدفاً استراتيجياً؛ وأن التشرذم هو أكبر هدية للاحتلال. لذلك ظل يرفع الصوت: فلسطين أكبر من كل الأسماء، وأكبر من كل الانقسامات، والشعب هو الجبهة الحقيقية. عندما كانت تجتمع الفصائل في مكتبه البسيط في مخيم اليرموك، تحت كلمات نشيد «موطني... موطني» المعلّقة على الحائط وداخل إطار خشبي بسيط. لم تكن مجرد كلمات على ورق، بل كانت نشيداً يختصر فلسفة عمره: الوطن قبل كل شيء، كل زائر، كل رفيق، كان يلمس في حديثه معنى المقاومة: الفعل يبدأ بالوعي أولاً. حين نذكر أبو علي مصطفى اليوم، لا نودّعه، بل نقرأ رسالة مستمرة: دماؤه تحفر الطريق للأجيال القادمة، وصوته يردّد نشيده الوطن الخالد «موطني... موطني»:

«وَلَن نَكون لِلعِدى كَالعَبيد
لا نُريد
ذُلّنا المُؤَبّدا
وَعَيشنا المنكدا
لا نُريد
بَل نُعيد
مَجدَنا التَليد
مَوطني».

أبو علي مصطفى لم يكتب وصية بخط يده، لكن حياته كانت وصية مكتوبة لكل رفيق ولكل مناضل... أن المقاومة فعل جماعي، وليست ملكاً لفرد أو تنظيم، أن القيادة الثورية مسؤولية دائمة، تتوارث عبر الأجيال، أن الشهادة ليست نهاية، بل استمرارية.

هو المناضل الأممي على جبهة الإنسانية مع كل مَن يقاتل على جبهة السردية الفلسطينية، يبني التحالف في قلب المعركة، وعلى جبهة الواجب الإنساني والاشتباك التاريخي متواصل على كل مساحة الصراع في العالم. بالرغم من كل الألم والمعاناة، يبقى الزمن الفلسطيني زمناً يحمل بعداً إنسانياً عميقاً، زمناً يعبّر عن قضية الإنسان قبل كل شيء. كما قال غسان كنفاني: «الإنسان في نهاية الأمر قضية».

هذه العبارة تلخّص جوهر الزمن الفلسطيني، في عالم أُفرغ من المعنى، سيؤكد أن الكلمة الحقيقية هي الفعل السياسي الأول. يطالب العالم بأن يرفض هندسة الجوع كما نرفض القصف، وأن غزة تحتاج إلى العدالة، لا تحتاج إلى الشفقة، بل إلى تفكيك النظام الذي يسحقها، ولكي نوقف الإبادة، علينا أن نسمّيها أولاً. ولكي نسمّيها، علينا أن نكسر صمت العالم، ونحطّم شرعية قاتليه. ولكي نحطّمهم، لا بد من إعادة بناء جبهة عالمية، فغزة لا تطلب البكاء، بل التضامن الجدي لكسر وهزيمة نظام الإبادة.

* كاتب وروائي فلسطيني، عضو المكتب السياسي لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»

السلاح بين السلطة والمقاومة: جدلية الشرعية والوجود

ثائر أبو عياش *

في المشهد الفلسطيني الممزّق بين الاحتلال والسلطة والمقاومة، يطفو سؤال وجودي على السطح: لماذا لا تسلّم السلطة الفلسطينية سلاحها للمقاومة، رغم أن الأخيرة تمثّل في نظر قطاعات واسعة جوهر الكفاح من أجل التحرّر؟ سؤال يتجاوز حدود التكتيك العسكري ليطاول عمق الفلسفة السياسية ذاتها: مَن يملك شرعية السلاح، ومن يملك حق الاحتكار للعنف المشروع كما يسمّيه ماكس فيبر؟

> النتيجة أن الفلسطينيين يعيشون انقساماً بين «سلاح تحت السيطرة» و«سلاح بلا سقف تفاوضي»، بين سلطة تسعى للاستمرار كوسيط إداري ومقاومة تسعى للاستمرار كحركة تحرير

السلطة الفلسطينية، ومنذ تأسيسها عقب اتفاقيات أوسلو، وُلدت في رحم معادلة معقّدة: دولة قيد التشكّل تحت الاحتلال، وجهاز أمني ضخم قوامه أكثر من 52 ألف عنصر بحسب «ائتلاف أمان الفلسطيني»، لكنه جهاز محكوم بشبكة مصالح وارتباطات مع المانحين الدوليين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن التنسيق الأمني مع إسرائيل. هذا التأسيس المشوّه جعل السلاح الذي تحمله أجهزة الأمن الفلسطينية سلاحاً مراقباً أكثر مما هو سلاح مستقل. إنه سلاح مُصمَّم لأجل بسط سيطرة داخلية، لا لأجل مواجهة الاحتلال.

في المقابل، المقاومة المسلحة -سواء في غزة أو في الضفة الغربية- تعرّف نفسها باعتبارها الامتداد التاريخي للفعل الفلسطيني التحرري، الذي وُجد قبل السلطة وسيبقى بعدها. سلاحها لا يطلب إذناً، ولا ينتظر ميزانية من المانحين، بل يقوم على منطق نقيض: منطق الرفض والمواجهة ورفض التطبيع مع واقع الاستعمار الاستيطاني.

لكن لماذا لا تنتقل هذه الأسلحة من السلطة إلى المقاومة؟ أليست معركة الفلسطينيين واحدة؟

الجواب الأول براغماتي: لأن السلطة الفلسطينية نفسها ترى في تسليم السلاح نهاية لدورها. فهي بُنيت سياسياً وأمنياً على أساس أن تحتكر السلاح في حدود مناطقها، لا أن تُحوّله إلى قوة تواجه إسرائيل. بمعنى آخر: تسليم السلاح للمقاومة يعني انتحار السلطة كمؤسسة، وخسارة مبرّر وجودها أمام المانحين وأمام إسرائيل، التي ما زالت ترى فيها أداة ضبط أمني أكثر مما هي مشروع سياسي.

أمّا الجواب الثاني، فهو فلسفي أعمق: هنا نعود إلى جدلية فيبر حول «احتكار العنف المشروع». السلطة، حتى في ظل غياب السيادة الكاملة، تسعى لأن تبدو ككيان يحتكر أدوات القوة، لأن فقدانها للسلاح أو تحويله للمقاومة يعني تحوّلها إلى مجرد جهاز إداري بلا هيبة، أشبه بـ«بلدية كبرى» تدير شؤون السكان تحت الاحتلال، بلا سلطة سيادية. بهذا المعنى، تمسكها بالسلاح ليس لأجل التحرير، بل لأجل الحفاظ على صورة «الدولة الناقصة» التي تعيش عليها سياسياً.

لكنّ ثمة وجهاً ثالثاً لهذه الجدلية: المقاومة بدورها لا تقبل أن يوضع سلاحها تحت وصاية سلطة ولدت من رحم اتفاقيات لا تعترف بشرعية الكفاح المسلح. فالتاريخ علّمها أن كل محاولة لوضع المقاومة تحت جناح السلطة تعني تفريغها من مضمونها الثوري، وتحويلها إلى جزء من جهاز أمني ينفّذ سياسات لا تنسجم مع الفعل المقاوم.

إننا أمام صراع على معنى السلاح ذاته:

- عند السلطة: السلاح هو أداة لبسط النظام الداخلي، وتكريس شرعية تفاوضية أمام العالم.
- عند المقاومة: السلاح هو التعبير الأسمى عن بقاء الشعب ورفضه للمحو، أداة للحفاظ على الذاكرة والوجود والكرامة.

لكن، ما بين هذين المعنيين، يتكشّف المأزق الفلسطيني الأعمق: حين يتنازع الإخوة على أداة يُفترض أن تكون في مواجهة العدو، تتحول البنادق إلى مرايا تعكس أزمة مشروع سياسي برمّته.

إذا عدنا تاريخياً، نجد أن غالبية حركات التحرر لم تواجه هذه المعضلة بهذا الشكل. في الجزائر، كان السلاح بيد جبهة التحرير التي مثّلت القيادة السياسية والعسكرية معاً. في فيتنام، لم يكن هناك فصل بين «الدولة» و«المقاومة». أمّا في الحالة الفلسطينية، فقد شطر أوسلو هذا الترابط، وخلق كياناً أمنياً منفصلاً عن جوهر النضال. لذلك، فإن سؤال «لماذا لا تسلّم السلطة سلاحها للمقاومة؟» يصبح في جوهره سؤالاً عن: لماذا قُدّرت للفلسطينيين سلطة بلا سيادة، ومقاومة بلا دولة؟

إنّ رفض السلطة تسليم سلاحها ليس مجرد عناد سياسي، بل هو نتاج شبكة معقّدة من المصالح والهويات والارتباطات، تمتد من التمويل الخارجي إلى بقاء امتيازات النخب، ومن الرغبة في احتكار الشرعية إلى الخشية من التحوّل إلى كيان شفاف بلا تأثير. أمّا المقاومة، فترى في هذا السلاح المقيّد تهديداً لمشروعها التحرري، إذ يمكن أن يُستخدم ضدها بدل أن يُستخدم ضد الاحتلال، كما حدث مراراً في صدامات دامية.

النتيجة أن الفلسطينيين يعيشون انقساماً بين «سلاح تحت السيطرة» و«سلاح بلا سقف تفاوضي»، بين سلطة تسعى للاستمرار كوسيط إداري ومقاومة تسعى للاستمرار كحركة تحرير. وهنا المفارقة المؤلمة: كلما تعمّق الاحتلال، ازداد الخلاف على من يملك الحق في البندقية.

ختاماً، يمكن القول إن القضية ليست فقط في تسليم السلاح أو مَن يملكه، بل في إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني: هل هو مشروع دولة تحت الاحتلال، أم مشروع تحرّر جذري يطيح بمنطق أوسلو؟ ما لم يُحسم هذا السؤال الفلسفي – السياسي، سيبقى السلاح الفلسطيني أسير الانقسام، وستظل البندقية، بدل أن توجَّه كاملة إلى صدر المستعمِر، مشدودةً إلى تناقضات الداخل.

* كاتب فلسطيني

ثقافة السلاح الفلسطيني في المخيمات

حمزة البشتاوي *

يمثّل السلاح الفلسطيني في المخيمات رمزاً وهوية نضالية تؤكد تمسّك اللاجئين الفلسطينيين بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هجّروا منها قسراً عام 1948. يتمسّكون بالثقافة سلاحاً وبالسلاح ثقافة، تعبّر عن خصوصيتهم المرتبطة بثقافة المقاومة من أجل العودة وتقرير المصير. هي عنصر نفسي واجتماعي له دلالة وجودية بالنسبة إلى مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الذين يعانون حرماناً من الحقوق الاجتماعية والإنسانية، وعانوا من صدمات نفسية جماعية من مجازر تل الزعتر وصبرا وشاتيلا وخطاب انعزالي يعتبرهم جسماً غريباً يجب التخلّص منه.

ينزعج اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات من الصورة السلبية التي يصف بها الإعلام هذا السلاح، مع إقرارهم بأنه يجب ضبطه وتنظيمه بما لا يتعارض مع السيادة اللبنانية. وهم يدرجون هذا السلاح في سياق مواجهة العدو الإسرائيلي ولعدم تكرار مجازر صبرا وشاتيلا.

يحضر هذا السلاح في يوميات ومهرجانات الفصائل والناس، عبر الأدب الشعبي والفنون والموسيقى والأغاني والأناشيد التي أنتجتها الثورة الفلسطينية المعاصرة التي انطلقت في عام 1965، وخاصة حركة «فتح» التي تحرص في احتفالاتها، رغم انخراطها في تسليم السلاح، على وضع الأغاني والأناشيد الثورية التي تدعو الجماهير والفدائيين إلى التمسّك بالسلاح وعدم تسليمه أو التنازل عنه. ومن أبرز تلك الأغاني «طل سلاحي»، التي تقول:

«طل سلاحي من جراحي... يا ثورتنا طل سلاحي
ولا يمكن قوة في الدنيا... تنزع من إيدي سلاحي
دربي مر دربك مر... ادعس فوق ضلوعي ومر
قديش هذا الشعب الثائر... ضحى وقدم ت يعيش حر».

وأغنية «كلاشينكوف» التي تقول كلماتها:

«كلاشنكوف... خلي رصاصك في العالي
ما في خوف... طول ما رصاصك في العالي».

وأغنية «أنا يا أخي» التي تقول كلماتها:

«أنا يا أخي... آمنت بالشعب المضيع والمكبل
وحملت رشاشي لتحمل بعدنا الأجيال منجل».

تشكّل هذه الأغاني والأناشيد جزءاً أصيلاً من الفعل والعمق الثقافي والفني الفلسطيني الذي يأتي في سياق التمسّك بخيار المقاومة للخلاص من الاحتلال.

والسؤال المطروح اليوم هو: هل تسير الأجيال التي تقود الوضع الفلسطيني على خطى الأسلاف وتحمل راية فلسطين وأغانيها عالياً، أم هناك انصياع للأهداف الإسرائيلية الأميركية العالية التي تطلب «هز الكتف بحنية» تمهيداً لشطب حق العودة واللاجئين والمخيمات.

* كاتب فلسطيني

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صور
غُرفة القاضي يولا غطيمي
بالمُعاملة التنفيذية رقم 2025/165
المُنفذ: حسن خليل عيسى وكيلته المُحامية نهى عكنان.
المُنفذ عليها: الهام محمد طباجة/دير قانون النهر.
بتاريخ 2025/8/25 تقرر إبلاغ المُنفذ عليها إلهام محمد طباجة المُقيمة في دير قانون النهر ومجهولة محل الإقامة حالياً بوجوب الحُضور إلى قلم دائرة تنفيذ صور لتبلغ الإنذار التنفيذي والمُستندات المُرفقة بالمُعاملة التنفيذية رقم 2025/165 موضوعها تنفيذ حُكم إثبات طلاق صادر عن محكمة صور الشرعية الجعفرية بتاريخ 2025/4/24 رقم الأساس 414/د2024 سجل /ح29 وإلا اعتبر كُل تبليغ لكِ ضمن قلم الدائرة قانونياً.
مأمور التنفيذ
عيسى شاهين

إعلان

تصويب خطأ مادي بالإعلام القضائي الصادر بتاريخ 2025/8/21 رقم العدد /5571/، والصحيح هو: قرر الرئيس المُناوب للغُرفة السادسة لمحكمة استئناف البقاع في الدعوة رقم أساس 2024/330 مدور المُستأنفين إنعام عطالله دياب ورفاقها.

إعلان

طلبت عطاف عواركه إثبات بيانات محمد بن مصطفى منصور في العقار /185/ دبعال.
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان

طلبت ليليان فرح بوكالتها عن أحد الورثة إثبات بيانات المرحوم طانيوس الياس نجم وتصحيح اسمه في العقارات: /272/ و /397/ و /400/ قيتولي.
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب فراس محمد غنوي بوكالته عن عبدالله صبحي خميس لمُوكله أدهم حسين طباجة شهادة قيد بدل ضائع للعقار /81/ كفرتبنيت.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي كامل الأخرس لمُوكلته ميرا إبراهيم رحال شهادة قيد بدل ضائع للعقار /1122/ النميرية وبوكالته عن أسامة عباس رحال لمُوكليه رضى إبراهيم رحال ولؤي إبراهيم رحال شهادات قيد بدل ضائع للعقارات: /6/ و/1248/ و/1244/ النميرية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب فيصل علي كجك لمُورثه علي حسين كجك شهادة قيد بدل ضائع للعقار /232/ سيني.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد سعيد صباح بوكالته عن طلال محمد حرب بصفته مُشتري من البائع مالك القسم حسن علي كسرواني سند تمليك بدل ضائع للقسم 53 بلوك A من العقار /39/ نبطية التحتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عفيف إبراهيم سلامه بوكالته عن كاملة جميل سلامه لمُورثها جميل إبراهيم سلامة شهادة قيد بدل ضائع للعقار /11/ قاقعية الجسر.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسان أحمد ضامن شهادة قيد بدل ضائع للعقار /604/ بريقع.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسين أحمد معتوق لمُوكله فادي خليل شعيب شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين /3106/ و/3127/ النميرية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت زهره حسين حمود لمُورثها حسين محمد حمود شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين /1144/ و/1143/ نبطية التحتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت ليس محمد قبيسي لمُوكلها مصطفى زهير درويش سند تمليك بدل ضائع للقسم 7 بلوك B من العقار /1603/ الشرقية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب قاسم محمد هاشم لمُوكله حسام الدين قاسم هاشم شهادة قيد بدل ضائع للعقار /1701/ يحمر.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد حسين معتوق لمُوكله حسن محسن معتوق شهادة قيد بدل ضائع للعقار /988/ صير الغربية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت ميرفت عاطف حاج علي سند تمليك بدل ضائع للقسم 8 من العقار /2376/ زبدين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت ايمان فوزي عنيسي لمُوكلها محمد علي رامز حوماني شهادة قيد بدل ضائع للعقار /750/ مزرعة كفرجوز.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب مصطفى أحمد ظبيان لمُورثته زينب علي كركي شهادة قيد بدل ضائع للعقار /251/ عين بوسوار.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب مارون بولس فارس بصفته الشخصية ولمُوكله الياس مارون فارس شهادات قيد بدل ضائع للعقارين /120/ و/154/ صربا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت رفيقه محمد كجك بوكالتها عن خليل محسن حجيج لمُورثته محسن خليل حجيج شهادة قيد بدل ضائع للعقار /1009/ بريقع.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب أحمد عبد الأمير حكيم بوكالته عن انطوان رزق الله الياس لمُورثه رزق الله سليمان الياس شهادات قيد بدل ضائع للعقارات: /762/ و/923/ و/927/ و/929/ و/1217/ جرجوع.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسين رفيق الزريف سند تمليك بدل ضائع للقسم 5 من العقار /2832/ زبدين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت سهام أمين صبح شهادة قيد بدل ضائع للعقار /1675/ كفرتبنيت.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا تقدم المُحامي بشارة صفير بصفته قيماً على ولده القاصر ريمون باستدعاء رقم 2025/173 يطلب فيه شطب إشارة استحضار مُقدم للحاكم المُنفرد في المتن تاريخ 1961/8/8 من الياس صهيون ضد يوسف عبدو شختوره لتسجيل القسم المُفرز من هذا العقار لمصلحة المُدعي يومي 4560 تاريخ 1961/8/11 عن العقار /57/ بيت مري العقارية سنداً لأحكام المادة /512/أ.م.م. مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

تبليغ مجهول محل الإقامة

محكمة النبطية الشرعية الجعفرية
ورقة دعوة صادرة عن محكمة النبطية الشرعية الجعفرية مُوجهة إلى زيكي استيل كاكو مجهول محل الإقامة.
في الدعوى المُقامة عليك من حيدر حسين علي أحمد بمادة إثبات طلاق أساس 2025/487 تعين موعد الجلسة فيها يوم الاثنين في 2025/10/6 فيقتضي حُضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مُبلغاً حسب الأصول، وجرت بحقك المُعاملات القانونية وكُل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحُكم القطعي يكون صحيحاً.
رئيس قلم محكمة النبطية الشرعية الجعفرية
هشام فحص

ما وراء الصورة

الإعلام الغربي «موظف بدوام كامل» عند إسرائيل

«أسوشيتد برس» تتنصّل من دماء مريم أبو دقة!

اكتفت «أسوشيتد برس» بتغطية مجزرة استهدفت «مستشفى ناصر» ببرود، متجاهلة شهيدتها مريم أبو دقة عبر وصفها بـ«فريلانسر». هكذا، يواصل الإعلام الغربي التواطؤ، مبرّراً جرائم الإبادة الإسرائيلية ومحو هوية الصحافيين الفلسطينيين. بهذه اللغة، تتحول وكالات كبرى إلى أدوات لتغطية فعل القتل، وشريكة كاملة في الجريمة لا ناقلة لها

بول مخلوف

اكتفت وكالة «أسوشيتد برس» (AP) أول من أمس بنشر خبر المجزرة التي ارتكبها كيان الإبادة الصهيوني باستهداف «مستشفى ناصر الطبي» وأسفرت عن استشهاد أربعة صحافيين فلسطينيين (معاذ أبو طه، حسام المصري، وأحمد عبد العزيز، ومحمد سلامة) من دون أن تفرد

> في عام 2023، أخفت وكالة «رويترز» الطرف الذي استهدف المصوّر اللبناني عصام عبدالله

خبراً خاصاً عن استشهاد مراسلتهم الصحافية مريم أبو دقة التي كانت واحدة من الشهداء الأربعة.

منذ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023 ووسائل الإعلام «العالمية» تتهاوى واحدة تلو الأخرى في مستنقع العار والأخلاقية. وصل الدور هذه المرة إلى وكالة الأنباء «أسوشيتد برس». وكالة الأنباء «العالمية» (والعالمي يعني الغربي) لم تورد اسم مريم أبو دقة في تعليقها المرفق بخبرها الصحافيّ المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي مكتفية بوصفها «فريلانسر» (متعاقدة) عملت معهم.

هكذا، جاء اسم مريم أبو دقة بشكل هامشي طارئ، في لغةٍ تغمرها البرودة وعدم الاكتراث. صاغت «أسوشيتد برس» الخبر على النحو الآتي: «أربعة صحافيين من بينهم فريلانسر عملت مع أسوشيتد برس، كانوا من ضمن ثمانية أشخاص قتلوا في غارةٍ إسرائيلية استهدفت مستشفى ناصر الطبي جنوبي غزة». «أسوشيتد برس» التي تعتبر الفلسطينيين مجرد أرقام، لا صفة مدنية لهم- أو كما أوردت «ثمانية قتلى»- لم تكتف بالتبرؤ من مريم أبو دقة عبر اختزالها في صفة «فريلانسر» واعتبرتها من بين «القتلى»، بل تعمّدت تغييب اسمها، وكأن موتها ووجودها سواء. وسرعان ما عادت «أسوشيتد برس» واصدرت بياناً آخر أوردت فيه أن مريم أبو دقة «لم تكن في مهمة لمصلحتهم» لحظة اغتيالها.

لم يعد الكيان الصهيوني وحده من ينظر إلى الفلسطينيّ باعتباره «شيئاً غير موجود» أو «عبئاً زائداً» إذن. هناك من تجاوز حدود التواطؤ واصبح يحذو حذو إسرائيل. وكالة الأنباء «العالمية» هذه التي تعتبر الفلسطينيين الأبرياء مجرد قتلى، وتتبرأ من مراسلتها الصحافية، إنما تعلن في تنظيفها للفوضى التي تركها الكيان القاتل وراءه على موافقة طوعية على الجريمة المرتكبة. الا تعد التغطية على الجريمة مشاركة فعلية فيها؟

(أحمد مفيد)

تاريخ حافل من العار

ليست هذه المرة الأولى التي تغطي فيها وسائل الإعلام الغربية على جرائم الكيان الإبادية. لقد بات معلوماً أنّ عدداً من وسائل الإعلام الغربية كانت مشاركة بشكلٍ مباشر في الإبادة الغزّية، إما في لعبها دور الوشاية لمصلحة إسرائيل أو في تالبيها للرأي العام ضد الفلسطينيين في أبلستهم ونزع إنسانيتهم.

وعلى رأس هذا الإعلام، نجد مثلاً «بي. بي. سي» التي كانت قد اعتادت تزويد كيان الإبادة بتقارير استخباراتية ملفّقة بطابعٍ «استقصائي»، ووكالة «رويترز» أيضاً التي تحرّض ضد الفلسطينيين وعليهم.

في الثالث عشر من أكتوبر عام 2023، أغار الطيران الإسرائيلي على جنوب لبنان واستشهد على إثرها المصوّر الصحافي عصام عبدالله الذي كان يعمل مع «رويترز». يومها، أخفت هذه الوكالة الطرف الذي استهدف عبدالله، أي إسرائيل، واكتفت بنشرها الخبر الآتي: «مقتل عصام عبدالله أثناء عمله في جنوب لبنان». لا يزال يتكرر فعل الإخفاء هذا، وتتكرّر مهمة مسح قذارة إسرائيل حتى الآن، ولعلّ ما يمكننا تسميته بـ«مجزرة الصحافيين». علماً أن المجزرة تضم عدداً يعادل الثمانين شهيداً فلسطينياً مدنياً. أبرز دليل.

حاضر ملء بالعار

استشهاد مريم أبو دقة وزملائها الأربعة يرفع عدد الصحافيين الذين قتلتهم إسرائيل في غزّة ليصل إلى 250 صحافياً. جميعهم استشهدوا أثناء تغطيتهم جرائم كيان الإبادة، وهو أعلى رقم مسجل في تاريخ الحروب. ومن بين زملاء مريم أبو دقة، هناك معاذ أبو طه الذي عمل كـ«فريلانسر» لمصلحة قناة «إن. بي. سي» (N.B.C) الأميركية؛ هذه القناة التي لم تذكر شيئاً عن معاذ أبو طه، وهو «غير موجود» لكي تنفض يديها منه. في «إن. بي. سي» الأميركية، نجد الخبر المنشور في «أسوشيتد برس» نفسه تقريباً، ونجد ذكراً لاسم مريم أبو دقة وحدها، في حين غاب عن تقريرها الإخباريّ أسماء باقي الصحافيين الشهداء. أما جائزة العار الكبرى، فتذهب إلى «رويترز» التي نقلت لنا خبر «مقتل» الصحافيين الأربعة في مجزرة «مستشفى ناصر الطبي» ومن بين هؤلاء مصعب مصري، الصحافي الذي كان يعمل لمصلحتهم، بيد أن «رويترز» ارتأت نقل وجهة نظر الناطق باسم «جيش» كيان الإبادة الذي برّر المجزرة المرتكبة، من دون أن تنسى نقل تصريح نتنياهو الذي وصف المجزرة «بالحادثة المأساوية». على هذا النحو، صار خبر المجزرة مع «رويترز» خبراً درامياً ومأساوياً، وليس خبراً يفيد عن جريمة قتل متعمّدة، مردّها تطهير عرقيّ يتعرض له الفلسطينيون.

إعلام في خدمة القاتل

وفي تعليقها حول هذه المجزرة، زعمت وكالة الأخبار الفرنسية «فرانس برس» بأنّها «عاجزة عن التأكد من السردية الإسرائيلية أو مما أعلنه الدفاع المدني الفلسطيني بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الإعلام». ورغم كل المجازر التي ارتكبها كيان الإبادة على البث المباشر، بالإضافة إلى الصور التي توثق موت الفلسطينيين جوعاً وحرقاً وقصفاً، إلا أنّ «فرانس برس» لا تزال في مرحلة البحث عن دليل. إذا تعاون الصحافيون الفلسطينيون الأربعة مع الإعلام الغربي كـ«فريلانسرز» (متعاقدين)، وقد استعمل الإعلام «مكانتهم» المهنية هذه، أي «فريلانس» للحد من أي التزام ومسؤولية قانونية وأخلاقية تجاههم، وللتخفيف من الوحشية الإسرائيلية. ليست هذه المؤسسات، والحال، سوى «فريلانس» تعمل في خدمة القاتل.

هي لا تبرر للكيان الإباديّ فقط، إنما تمثّل به. ثمة أسئلة كثيرة تخصّ مهنة الصحافة ودور الصحافي والأخلاق والمعايير الصحافية التي انبثقت مع الإبادة الغزيّة يجب أن تطرح. لم يعد هذا الإعلام يوثّق الموت ويبيّن مرتكبيه، صار يصنعه. لم تعد وظيفة هذه المؤسسات إعلامية بل صارت ماكينات قتل.

وقفة

هكذا تحوّلت أكس إلى أداة لقمع مناصري فلسطين

منذ استحواذ إيلون ماسك على المنصّة، تحوّلت «حرّية الرأي» إلى شعار ملتبس. إذ سمحت بخطابات كراهية ونازية تحت غطاء الحرّية، بينما استمرّ التضييق على الأصوات المؤيّدة لفلسطين. النتيجة: أداة بيد النظام الأميركي لتلميع صورته وحماية إسرائيل، وتعزيز الانقسام بخطاب مضلّل

نزار نمر

منذ ما قبل استحواذ الملياردير الأميركي إيلون ماسك على منصّة تويتر وتغيير اسمها ليصبح X، وهو يعبّر عن تخوّفه من تضاؤل مساحة «حرّية الرأي»، وكان قراره شراء المنصّة نتيجة مباشرة لوصول التضييق إليه. لكنّ العبارة هذه حمّالة أوجه، يفسّرها كلّ طرف على مقاسه بحسب انتمائه، ما تسبّب في نوع من الفوضى، فاثنى بعضهم على التغييرات الطارئة على المنصّة في مقابل انتقاد آخرين لها. هكذا، أصبحت العبارة مناقضة لذاتها (oxymoron).

كلٌ يفسّرها على ذوقه

ماسك معروف بتبنّيه سردية المحافظين عن حرّية الرأي. وهؤلاء عندما يتكلّمون عنها، يعنون بشكل عام السياسات الاجتماعية «الليبرالية» التي تتعلّق بحقوق النساء والمثليّين والسود وغيرهم من مجموعات مهمّشة، وهي سياسات تستغلّ قضايا هؤلاء لتفرض نوعاً من الإقصاء للآخرين وفرضاً للغة معيّنة في مقابل تلميع صورة الليبراليّين. أمّا بالنسبة إلى الليبراليّين، فتعني حرّية الرأي أن يعبّروا عن هذه السياسات المذكورة من دون أن يتعرّضوا للكراهية. لكنّ هؤلاء بان نفاقهم وعنصريّتهم عندما خضّوا الدنيا من أجل أوكرانيا، فيما لم يرفّ لهم جفن إزاء الإبادة في فلسطين، وإن رفّ فكان متأخّراً.

حماية «إسرائيل» من النقد

تبقى هناك مجموعة إلى يسار كلا المذكورتين آنفاً، تعتبر أنّ حرّية الرأي حقٌ للجميع، فتؤيّد حقوق المهمّشين فعلاً لا قولاً وتعارض في الوقت عينه استغلالهم من أجل فرض سياسات تدّعي مناصرتهم فيما جلّ ما تفعله هو ترسيخ الانقسام.

من هنا، يُفهم التوجّه الذي طرأ على منصّة ماسك. رغم إفساح المجال لبعض الكيانات والمجموعات التي كانت تتعرّض للحظر سابقاً، ولا سيّما تلك التي تعتبرها الولايات المتّحدة معادية لها، إلّا أنّه لم يُلحظ انخفاض في حظر المحتوى المؤيّد للفلسطينيّين، بل وصل الأمر إلى حدّ إغلاق رويوت الدردشة grok، وهو نظام الذكاء الاصطناعي الخاص بـ«إكس»، لساعات، من أجل إعادة برمجته كي يكون أقلّ حدّةً ضدّ الكيان الصهيوني، ولا سيّما بعدما أدلى بمواقف نازية، وهو ما أثار التساؤلات عن كونه «خطأً» متعمّداً.

محتوى نازي

هنا لبّ المشكلة؛ بدلاً من إفساح المجال للمحتوى الفلسطيني، أُسبغت عليه صفة النازية، وهو أمر لا يمكن اعتباره بريئاً. مَن يتصفّح المنصّة حالياً، يمكنه ملاحظة انتشار محتوى ذكوري متطرّف، وعنصري فاقع ضدّ السود والمهاجرين والهنود والصينيّين والعرب واللاتين وغيرهم من المجموعات العرقية، وكاره للمثليّين، ومعاد لليهود كيهود وليس للصهيونية... وكلّ ذلك تحت راية «حرّية الرأي». حتّى ظهر أشخاص يملكون ملايين المتابعين وقدرة تأثير هائلة، مثل كانيي وست، ودان بلزاريان، وحتّى اندرو تيت، فنشروا محتوى معادياً لليهود ومؤيّداً للنازية في بعض الأحيان.

ثلاثة عصافير بحجر

كما ذكرنا آنفاً، هو أمر لا يمكن اعتباره بريئاً، فالهدف إسباغ الشرعية على السردية الصهيونية وإعطاؤها دفعة في زعمها بأنّ الفلسطينيّين ومؤيّديهم «معادون للسامية» وليس للصهيونية. هي الطريقة ذاتها التي استغلّ عبرها الليبراليّون الحركة النسوية على سبيل المثال، فحوّلوها زوراً إلى ما يشبه الطائفة، وحوّروا أهدافها المحورية من حصول النساء على حقوقهنّ إلى مشاركتهنّ في النظام الذكوري الذي يُفترض أنّهن يعارضنه، وبالتالي مشاركة نساء في استغلال نساء أخريات. فكان الأمر بمنزلة إصابة ثلاثة عصافير بحجر: أوّلاً لمّع النظام صورته، واستخدم النساء بيادق لارتكاب موبقاته، وثانياً أسكتهنّ وحيّد «خطر» حصول أيّ تحوّل راديكالي، وثالثاً ألّب المحافظين أكثر عليهنّ ومطالبتهنّ بحقوقهنّ وعزّز الانقسام كي تستمرّ لعبة «فرّق تسُد». بالمثل، يحمي النظام الأميركي نفسه من النقد الموجّه لدعمه المطلق لكيان الاحتلال، عبر وضع الناقدين في سلّة «معادي السامية»، فيما يستخدم بعض النوّاب والشخصيّات الذين يدّعون مناصرة الفلسطينيّين لامتصاص الغضب ومنع ظهور تحرّكات راديكالية (وهو ما فشل فاضطر اللجوء إلى القمع كما في الجامعات)، وعزّز الانقسام أكثر لادّعاء أنّها «قضية حسّاسة» لا يمكن أخذ طرف بها. هكذا، لا تعدو منصّة «إكس» كونها أداة بيد هذا النظام، فيما المستخدمون هم البيادق. لذا، على المرء أن يكون يقظاً، وألّا ينجرّ إلى الخطاب المتطرّف، في هذه الحالة ضدّ اليهود.

هذه حرّية الرأي على طريقة X: التضييق على المستضعفين مقابل تكبير صوت أصحاب الامتياز!

فلسطين في القلب

هذه غزة... لا بيروت 1982

جاد حجّار

في الذكرى الـ43 لاحتلال بيروت من قبل القوات الإسرائيلية والحصار الذي تعرّضت له العاصمة اللبنانية، ولا سيّما المنطقة الغربية منها، لا بدّ من استذكار حصار غزة اليوم. يحكي محمود درويش عمّا شعر به أثناء حصار بيروت في ديوانه «مديح الظل العالي» الذي كتبه في بيروت خلال الحصار عام 1982: «بحر من أمامك، بحر خلفك، بحر فيك!». بعد انسحاب «منظمة التحرير الفلسطينية» من لبنان في عام 1982 إلى تونس، لم يبق في المخيّمات الفلسطينية سوى المدنيين. وفي 14 أيلول (سبتمبر)، اغتيل بشير الجميل، فانتفضت مجموعات موالية لإسرائيل وتحت رعاية أريئيل شارون مباشرة وارتكبت مجزرة مروّعة في مخيمي صبرا وشاتيلا، حيث وصل عدد القتلى إلى 4 آلاف في يومين.

> «لا برّ إلا ساعداك، لا بحر إلا الغامض الكحليّ فيك، اسحب ظلالك من بلاط الحاكم العربي»

ما أشبه غزّة ببيروت وصبرا الثمانينيات! إذا أخذنا كتابات محمود درويش معياراً، سنجد أنّ العنف نفسه والعدو بالشراسة نفسها. يقول «شاعر الأرض» في قصيدته «صبرا فتاة نائمة»: «لمَ ترحلون، وتتركون نساءكم في بطن ليل من حديد؟ لمَ ترحلون، وتعلّقون مساءكم فوق المخيم والنشيد». وهذه المشهدية تمثّل تماماً النساء والأطفال الذين يواجهون وحدهم العطش والجوع والترحيل اللانهائي. ويتابع درويش: «كم مرّة ستسافرون، وإلى متى ستسافرون، ولأي حلم؟ وإذا رجعتم ذات يوم، فلأي منفى ترجعون؟».

إذا تمعّنا في تفاصيل الحصار، نرى الجوع والعطش، إلا أنّ الجرح العميق هو جعل الفرد منفياً في مكانه، هائماً بوجوده، لا يجد المعنى ولو عادت الحياة طبيعيةً. لم يعد الموضوع قضية حقوقية. إنّه جرح وجودي يطال المحاصرين والمتفرجين على السواء، أثبتت الواقعة ما قاله الفيلسوف توماس هوبز إنّ «الإنسان ذئب لأخيه الإنسان». لقد أُحرقت اتفاقيات حقوق الإنسان على معبر رفح، وأُعدمت البديهيات الإنسانية على أعتاب «مستشفى المعمداني». إنّ الإنسانية تعاني حالياً من الفصام. كيف نستطيع محو ما تعلّمناه من قيم تربوية وأخلاقية؟ إنّها فخّ كبير، لمَ لم يعلّمونا أنّ القوي دائماً على حقّ؟ لقد قالها الشيخ امام في سبعينيات القرن الماضي: «خلاص خلاص، ما فيش خلاص غير بالقنابل والرصاص، دا منطق العصر الحديث، عصر الزنوج والأميريكان».

إذا قرأنا ديوان «مديح الظل العالي» لدرويش عن حصار بيروت في عام 2025، نكاد أن نستبدل كلمة غزة ببيروت، فيصلح المعنى تماماً: نفس الوحشية ونفس الجروح ونفس التخلّي والتآمر العربي والعالمي: «لا برّ إلا ساعداك، لا بحر إلا الغامض الكحليّ فيك، اسحب ظلالك من بلاط الحاكم العربي، حتى لا يعلّقها وساماً، واكسر ظلالك كلّها كي لا يمدّوها بساطاً أو ظلماً».

لم تتوقّف المجزرة منذ عام 1948، أكان إعلامياً أو نفسياً أو اقتصادياً. إنّها حرب الغرب على أهل الأرض بتمويل بترودولار خليجي، ما أشبه بيروت الحصار بغزة. رجال يصنعون الأسلحة من ركام بيوتهم ومن المتفجرات التي أُلقيت على عائلاتهم. يدركون أنّ ما يحملونه في صدورهم ألهم العالم، وسيلهبه، والمعركة ليست مباراة كرة قدم تنتهي بنتيجة خاسر ورابح. ما يفعله الغزيون سيشكّل أثر الفراشة الذي سيجعل كلّ فرد في هذه الأرض يفكّر بمظلوميته. تلك القضية الراهنة والأسمى ستكون مطرقة تدقّ عروش كلّ من سلّم العالم لمنطق القوّة والمال. غزة ليست قطاعاً، ولا حتى سجناً كبيراً. غزّة مدرسة ثورية لن تتوقّف عن العطاء، ليس لأنّ سكّانها صلبون أو فوق الطبيعة، بل لأنّهم أهل الأرض بكل ما تعني تلك العبارة من معنى.

كتب محمود درويش «مديح الظل العالي» خلال حصار بيروت عام 1982

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الاربعاء 27 آب 2025 العدد 5576

مرآة الغرب

من «ماغا» إلى «بريطانيا أولاً»

إيلون ماسك مستمرّ حتى النصر

علي عواد

امتلأت شوارع إنكلترا بأعلام «صليب القديس جورج» والـ«يونيون جاك» التي تدلّت من أعمدة الإنارة وغطّت الأزقة. بدأت القصة في حي ويولي كاسل في مدينة برمنغهام حين علّق شبان الأعلام بعد حادثة في بلدة رَغبي منعت طالبة في الثانية عشرة من إلقاء خطاب وهي ترتدي ثوباً يحمل ألوان العلم البريطاني. ثم تحوّل الأمر إلى حملة محلية باسم «محاربو ويولي» جذبت تبرعات عبر الإنترنت قاربت الـ14 ألف جنيه وخلقت نشاطاً يومياً لتعليق الرايات. مع الوقت، تمددت الموجة من برمنغهام إلى وورستر وبرادفورد ومانشستر ونيوكاسل ونوريتش. ثم ظهر شعار «عملية رفع الألوان» على تيك توك وفايسبوك مدعوماً بمقاطع فيديو لمجموعات تركّب الأعلام ليلاً على نحو منظم. لاحقاً، رفع ناشطون مئات الرايات دفعة واحدة في كناري وورف بلندن، وانتشرت الصور بسرعة كبيرة.

أبعاد متشابكة

كشفت تقارير صحافية أنّ مجموعات في «عملية رفع الألوان» تلقت دعماً عينياً من جماعات يمينية متطرفة مثل «بريطانيا أولاً»، وأكدت مشاركة شخصيات مرتبطة سابقاً بـ«رابطة الدفاع الإنكليزية» (منظمة يمينية متطرفة معادية للإسلام نشطت في إنكلترا منذ عام 2009 حتى منتصف عام 2010) في التوسع. ثم نفت المبادرات المحلية أي صلة مباشرة باليمين المتطرف وأكدت خطاب «الوحدة والفخر». غير أنّ تزامن الحملة مع احتجاجات ضد إيواء طالبي اللجوء في فنادق عدة ألقى بظلال كثيفة على المشهد. في شوارع إسيكس ودورست وويست ميدلاندز ارتفعت الأعلام إلى جانب لافتات تهاجم المهاجرين. ثم دخلت الشرطة على الخط وفتحت تحقيقات في طلاء طرقات وممرات مشاة بشعار القديس جورج، ووصفت الأمر «تخريباً». لاحقاً أزالت المجالس المحلية أعلاماً من أعمدة عامة بدعوى السلامة، ما فجّر سجالاً في الشارع. وصفت وزيرة التجارة المحافظة كيمي بادينوك إزالة الأعلام بـ«المخزية»، ورأت أنّ الخطوة تظهر تطبيقاً انتقائياً للقوانين. ثم ردّت بلديات يديرها حزب العمال بأنها تحمي السائقين والمشاة من مخاطر سقوط الأعلام أو حجب إشارات المرور. لاحقاً انقسم الرأي العام، فاعتبر بعض السكان الأعلام رمزاً للهوية والاعتزاز، ورآها آخرون رسالة إقصائية تستهدف الأقليات والمهاجرين.

دخول إيلون ماسك

دخل إيلون ماسك على الخط عبر منصّته «إكس». ثم شارك صورة العلم عبر حسابه وضاعف انتشارها ومنح الحملة زخماً دعائياً. وبعد ذلك، واصل ماسك نشاطه عبر دعم ناشطين يمينيين مثل تومي روبنسون. وكانت حكومة كير ستارمر قد تصدّت لماسك عبر مشروع يهدف إلى مراقبة المحتوى الذي قد يُصنّف «بوادر تطرف» على منصة «إكس». ثم اعتبر ماسك أنّ المشروع يهدد حرية التعبير.

خلفيات تاريخية وقانونية

اختار الملك إدوارد الثالث القديس جورج شفيعاً لإنكلترا في القرن الرابع عشر، لكن شعاره تحوّل في العقود الأخيرة إلى رمز ملتبس بعدما تبنته جماعات قومية متطرفة. وأظهرت استطلاعات نشرتها YouGov أنّ غالبية الإنكليز رأت في رفع العلم تعبيراً مشروعاً عن الانتماء، فيما رأى ربع المستطلَعين تقريباً أنّه «فعل عنصري». وسمحت تعديلات 2012 برفع الأعلام الوطنية بلا ترخيص ضمن شروط تخص السلامة والموافقة، ما وضع البلديات في مواجهة مباشرة مع الموجة الجديدة. اجتمعت عوامل كثيرة في خلفية الظاهرة: أزمات اقتصادية مع تحذيرات بزيادات ضريبية وخدمات متراجعة، وقلق من الهجرة واللجوء، وإحساس واسع بالتجاهل من جانب النخب السياسية. ثم ضخّمت السوشال ميديا هذا الإحساس وحوّلته إلى فعل مرئي في الشارع. وأخيراً دخل إيلون ماسك على الخط ليمنح القصة بُعداً ثقافياً وسياسياً أوسع.

على بالي

أسعد أبو خليك

لم تمضِ سنة على تبوّؤ نوّاف سلام منصبه، لكنّ تقييم حقبته ليس سابقاً لأوانه.

1) سيذكر التاريخ المعاصر أنّه كان أوّل رئيس حكومة سمح بنسْف الطائف وسمحَ بإعادة سلطات رئيس الجمهوريّة وصلاحياته إلى ما كانت عليه قبل الطائف. صحيح أنّ جوزيف عون يتحمّل مسؤوليّة الحُكم مثله مثل نوّاف، لكنْ ما ذنب رئيس الجمهوريّة إذا كان رئيس الحكومة قد ارتضى أن يتخلّى عن صلاحيات رئاسة الحكومة «مجتمعةً» لصالح الرئيس؟

2) منذ بداية عهده، أوضح نوّاف أنّ مراضاة السعودية وأميركا هما أولويّته القصوى. كلّ ما عدا ذلك ثانوي، حتى السِّلم الأهلي. سعد الحريري (بالرغم من كلّ أخطائه وعيوبه وهي كثيرة) فضّل الإقصاء عن الحُكم على أن يرضى بإشعال الفتنة الأهلية بأمر سعودي.

3) صحيح أنّ نواف ليس خطيباً مفوّهاً وليس محدِّثاً لبِقاً (هناك ما لا تستطيع الشهادات أن تمنحه للمرء) لكنّ كلامه على أهل الجنوب، وعلى الشيعة تحديداً، يحمل في طيّاته شماتة أعداء لبنان وفلسطين. لم يستطع أن يذكر الشهداء الذين دافعوا واستبسلوا في الدفاع عن الوطن، فيما كانت «القوى الشرعيّة» تتعرّض للعدوان وهي مكتوفة اليدَين. لعلّ تكتيف اليدَين، هو البديل عن المقاومة وهو الترجمة الفعليّة لشعار «حصريّة السلاح» المضحك.

4) إذا كان حُكم العاجز شفيق الوزّان يتلخّص ببكائيّة له ردّاً على إسرائيل، فإنّ حُكم المتخلّي عن صلاحيّته سيتلخّص في إجابته عن سؤال لغسان شربل عن المسيّرات. قدّم شربل له السؤال على طبق (يسمّون هذا السؤال في الصحافة «السؤال السهل») منتظراً منه الإجابة باستنكار وإدانة من رئيس الحكومة لظاهرة بشعة في حياتنا اليوميّة، والتي تستعرض فيها إسرائيل مسيّراتها فوق رؤوس الآمنين مستخدمةً الأزيز لإقلاق الراحة والترهيب. جواب سلام سيقبّح سجلّه ولو استطاع أن يجلب الكهرباء 24 ساعة (لن يفعل). قال نواف إنّه لا يشعر بالفرح أو بالعجز إزاء المسيّرات. قدّم أفضل ما عنده في الإجابة. يتوقّع أن نغتبط لأنّه لا يشعر بالفرح. لم يستطع أن يقول إنّه يشعر بالغضب أو المهانة.

5) أثنى نتنياهو على عمل الحكومة.

المفكرة

عبير قبيسي تفتح «خزانة المحارب»

■ تفتتح الفنانة اللبنانية عبير قبيسي (الصورة) معرضها الجديد بعنوان Get Ready With Me في فضاء Take-over يوم الجمعة 19 أيلول (سبتمبر) ليستمر حتى 10 تشرين الأول (أكتوبر). المعرض هو استكشاف نحتي وتركيبي لفعل «الاستعداد» في أزمنة غامضة، إذ تتحوّل الطقوس اليومية إلى ممارسة جماعية تعكس الهشاشة والقوة في آن. من «أسلحة هشّة» و«دروع لينة» إلى تركيبات غامرة، تدعو قبيسي الزائرين إلى فضاء يشبه «خزانة محارب»، ليصبح الاستعداد فعل مقاومة وتحول جماعي.

عبير قبيسي فنانة لبنانية بصرية تعمل بين النحت والتركيب والرسم. تنطلق أعمالها من مواد متعددة، مثل السيراميك والزجاج إلى النسيج والمعدن، لتعيد صياغة الحكايات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. درست في كلية الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية، ثم في أكاديمية الفنون الجميلة في ميونيخ حيث تعيش وتعمل اليوم.

Get Ready With Me: 19 أيلول (سبتمبر) - الساعة السادسة مساءً - فضاء Takeover (الأشرفية). للاستعلام: 03/573742

جوان تتر ومحمود وهبة: بحثاً عن الحرية والمعنى

■ يدعو «مرأى للثقافة والنشر» محبّي الأدب والشعر لحضور أمسية شعرية بعنوان «الضوء شحيح فحسب!»، يشارك فيها الشاعران جوان تتر (الصورة) ومحمود وهبة، اليوم الأربعاء في فضاء «برزخ». تتر شاعر وكاتب وصحافي سوري، يرأس تحرير النسخة العربية من المنصة الثقافية RE، وأصدر أعمالاً شعرية ونثرية عدة، وقد نال جائزة «البحر الأبيض المتوسط للشعر» عام 2021. أما وهبة فهو شاعر وصحافي لبناني برز في المشهد الشعري منذ 2014، وأصدر كتباً عدة. تعكس قصائدهما هواجس جيل يبحث عن الحرية والمعنى، وتمزج بين التجريب اللغوي والبُعد الوجودي والسياسي. تشكّل الأمسية فرصة للتعرّف إلى صوتين شعريين يعبّران عن راهن المنطقة بلغة شعرية متجدّدة، وتأتي في إطار سلسلة فعاليات يطلقها «مرأى للثقافة والنشر» لإحياء المشهد الشعري وتعزيز التلاقي بين الشعراء والجمهور.

«الضوء شحيح فحسب!»: اليوم الأربعاء - الساعة السابعة مساءً - فضاء «برزخ» (الحمرا). للاستعلام: 78/909472

يارا لابيدوس... رحلة العودة إلى الوطن

■ تقدم الفنانة يارا لابيدوس (الصورة) أول حفلة لها في بلدها الأم لبنان، يوم السبت 20 أيلول (سبتمبر) في «مترو المدينة». تحمل الأمسية طابعاً خاصاً للفنانة الفرنسية – اللبنانية التي جمعت في مسيرتها بين عالَمَي الأزياء والموسيقى، وتعود اليوم لتغني في المدينة التي وُلدت فيها.

ستقدّم لابيدوس عرضاً موسيقياً حميمياً بتشكيلة جديدة ومصغّرة، تمزج فيها بين أنماطها الخاصة ولمسات إلكترونية، بمشاركة موسيقيين لبنانيين وفرنسيين. ويواكب الأمسية عمل رقمي للفنانة الكورية كريستا كيم، في تجربة فنية تجمع الصوت والصورة.

حفلة يارا لابيدوس: السبت 20 أيلول (سبتمبر) - الساعة التاسعة مساءً - «مترو المدينة» (كليمنصو). للاستعلام: 76/309363

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com